

مركز البحوث العربية

منظمات الفلاحين فى أفريقيا
قيود وإمكانات

ديساليجن رحماتو

مركز البحوث العربية

منظمات الفلاحين فى أفريقيا
قيود وإمكانات

ديساليجن رحماتو

ترجمة علي فهمى

الناشر

مركز البحوث العربية

للدراسات والتوثيق والنشر

١٤ ش عبد العزيز الدرينى - المنيل - القاهرة.

١٩٩١

ت : ٣٦٢٥٦٨٧

فاكس: ٣٤١٩٣٨٣

تلكس: Naoom UN ٢٣١٧٢

الجمع والإعداد الفنى بمركز البحوث العربية

المحتويات



تصدير

يأتى صدور هذا الكتيب عن المنظمات الفلاحية فى أفريقيا بالاتفاق بين مركز البحوث العربية والمجلس الأفريقى لتنمية البحوث الاقتصادية والاجتماعية، وعقب صدور كتيب آخر عن «الحركات الاجتماعية والعملية الديمقراطية»، ليؤكد كل ذلك رغبة المركز والمجلس معاً فى تبادل طرح الفكر الاجتماعى الأفريقى والعربى على الساحتين، وهو ما بادرت به الهيئتان توقعاً لتنشيط هذا التبادل في كافة المواقع.

لا يتجاهل أى منا طبيعة الاختلافات في بنية المجتمعات الأفريقية والعربية وتطوراتها، ومن ثم طبيعة مثل هذه التنظيمات والحركات الاجتماعية. لكن موضوع المنظمات الفلاحية فى إطار الحركات الاجتماعية فى أفريقيا والشمال الافريقى العربى يثير نقطتين:

أ- إشكالية المسألة الفلاحية في علاقتها بالمسألة الزراعية؛ اجتماعياً واقتصاديا.

ب- إشكالية ومفهوم المجتمع المدنى الشعبى، وهل تسهم مثل هذه التنظميات في أفريقيا على سبيل المثال في تطوير مفهوم المجتمع المدنى التقليدى

لعل تجربة الأستاذ ديساليجن راحماتو الأستاذ بمعهد بحوث التنمية ،

جامعة أديس أبابا باثيوبيا والتي تنعكس علي بحثه هنا، تقول شيئاً، وإذا كان النظام السياسى قد سقط فى اثيوبيا، فإن البعض يرجع طبيعة الانتفاضة التى وقعت ضده إلى طبيعة تنامى دور مثل هذه المنظمات الشعبية فى الأقاليم الثائرة .. ويبقى السؤال عن دورها الآن فى حماية مكاسبها.

ولابد أن يشكر المركز الأستاذ على فهمى مستشار المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية والباحث الاجتماعى المعروف لقيامه بترجمة هذا النص.

مركز البحوث العربية

منظمات الفلاحين فى أفريقيا
قيود وإمكانات

مقدمة

لعل فى التنوع الهائل لمنظمات الفلاحين المنتشرة على امتداد القارة الأفريقية ، سواء أكانت فى صور رسمية أو غير رسمية، لعل فى هذا التنوع شاهدا على روح النشاط والإقدام التى تسود المجتمع الريفى فى القارة. وعلى الرغم من قوة قبضة الدولة التى تحاول دائما كبح كل أشكال العمل الشعبى، إلا أن المزارعين والرعاة والعمال الزراعيين وأصحاب الحرف الريفية، مستمرون فى إعادة خلق ظروف جديدة لحياتهم، وذلك من خلال عدة أشكال للأنشطة وللعلاقات المترابطة فيما بينهم.

ويدعم تكاثر هذه المنظمات تقديرات القائلين بأن القارة قد لفتت الأنظار مؤخرا. وعلى الرغم من الأزمة التى تمر بها القارة الأفريقية، وخاصة فيما يتعلق بالركود الذى يسود معظم دولها ، إلا أنه يمكن القول بأنه إذا كانت الشعوب قد غدت أكثر فقرا وأقل قدرة على الحصول على الخدمات المطلوبة بسهولة، فإن الدافع للبقاء وللتماسك قد أضحى أكثر قوة.

ففى أى موقع ريفى ثمة العديد من المنظمات الأولية التى إما أن تتنافس أو أن تتكامل بعضها مع البعض الآخر. وقد يشارك الفلاحون والريفيون الآخرون فى واحدة أو أكثر من تلك المنظمات وفقا لاحتياجاتهم.وطبقا لإحدى الدراسات التى ميزت بين خمس وعشرين منظمة ذات أنماط مختلفة فى عدة قرى فى بتسوانا، تبين أنه فى الوقت الذى كان بعض هذه المنظمات يعانى من الضعف وعدم الفعالية، فإن عددا آخر لابأس به كانت متماسكة وذات تأثير واضح (Fortman (١٩٨٦) ص ص٤٣:٤٥)

وحتى فى المناطق التى تفتقر إلى وجود بيئة سياسية تشجع على استقلالية العمل الجماعى، مثل تلك البلدان التى تنتهج برامج صارمة حيث يكون للدولة فيها السيطرة الكاملة عل النشاط الاقتصادى، فإن هذا لم يكن معاول هدم للهياكل الريفية، بل على العكس فقد أسهم هذا المناخ فى ازدهار وتوسع العمل الجماعى. وفى الواقع فإنه يمكن الزعم بأن الظروف الاجتماعية غير المواتية قد تشجع وقد تدعم التضامن الشعبى والهياكل الشعبية، كما هو الحال لدى الطوائف والحركات الدينية.

ويعز تكاثر منظمات الفلاحين إلى عدة عوامل هامة.. ذلك أن تلك المنظمات مرنة وشعبية، كما أن نشاطها يتعلق بالواقع العملى، فضلا عن أنها تقوم على أساس من الحاجات الحقيقية ومصالح ومعارف الأفراد المكونين لها. ويمكن القول بأن قدرة المجتمع الريفى فى أفريقيا على التكيف فى مواجهة الضغوط الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المستمرة، إنما ترجع إلى عدة عوامل مختلفة، يتمثل أهمها فى السعى نحو الترابط والعمل الجماعى.

هذا ومن ناحية أخرى، فإن نطاق المنظمات الأولية يختلف باختلاف أغراضها وقوتها. ذلك أن المجموعات التى يكون فيها الدعم المتبادل على نطاق ضيق، غالبا مالايمتد بعيدا عن المناطق المحيطة بها، فى حين أن المنظمات المتعددة الأهداف قد تمتد خدماتها لتشمل قرية أو مقاطعة.

وعلى المستوى غير الرسمى، أو فى النطاق الضيق، يمكن للمرء أن يحدد شبكات الدعم المتبادل، ومؤسسات الرفاهة، وما قبل التعاونيات pre-cooperatives وتكون هذه المؤسسات المدنية مؤسسات أهلية بالنسبة للريف الأفريقى. ومع حدوث مزيد من التغيرات الاجتماعية والتأثيرات من الخارج، تظهر منظمات المدخرات والأقراض، ومنظمات الاعتماد على الذات، والتعاونيات المتعددة الأغراض، والمجموعات المهنية، ونقابات الفلاحين. وقد بدأت تظهر منذ الستينيات المنظمات غير الحكومية التى يكون مقرها فى الريف.

وتجدر الإشارة إلى أن مصطلح منظمة الفلاحين المستخدم هنا يحتاج إلى بعض التوضيح . فالأدبيات المتعلقة بهذا الموضوع تستخدم مجموعة متباينة من المصطلحات لوصف الهياكل الرسمية وغير الرسمية مثل تلك التى تم ذكرها آنفا. ولقد فضلت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة FAO استخدام مصطلح منظمة ريفية Rural Organization وذلك فى وثيقة سابقة لها (فى عام ١٩٧٩) ولكنها منذ ذلك الحين عدلت عن هذا المصطلح إلى المنظمة التشجيعية أو التحفيزية Promotional وذلك عند الإشارة إلى الهياكل الرسمية فى الغالب، مثل منظمات المزارعين، والمنظمات غير الحكومية التى مقرها فى الريف (١٩٨٩). أما Esman،

Vphoff فقد فضلا استخدام مصطلح المنظمات المحلية Local Organization، بينما Fortmann (١٩٨٦)، وآخرون ممن يعملون فى ريف بتسوانا يستخدمون مصطلح مؤسسات محلية Local Institutions ونجد أن هؤلاء المهتمين بشكل هيكل نقابة العمال(مثل Bratton (١٩٨٦)، Cernea (١٩٨٧) يطلقون على الهيئات الرسمية واسعة النطاق اسم منظمات المزارعين formers organization. ومع ذلك ، فإن الدارسين المهتمين بدراسة علم الإنسان مسستمرون فى استخدام المصطلح الأكثر شيوعا وهو المؤسسات الاجتماعية الطوعية Voluntary Associations . ويبدو أن كلا من Hyden وKerri يميلان أكثر إلى استخدام مصطلح مجموعات المصلحة المشتركة .Common interst groups وعموما فإننى لا أود أن انتقد تلك المصطلحات المختلفة، ولكننى أرى أن كثيرا من تلك التوصيفات، غير مقنعة.

فأنا أعنى بمصطلح منظمة الفلاحين - هنا - الهيئة - سواء كانت رسمية أو غير رسمية - التى تشتمل على فلاحين وفلاحات ويكون هدفها الرئيسى هو الحصول على المزايا المتبادلة مقابل الالتزامات المتبادلة [١].ففى المنظمات التقليدية، تكون الالتزامات الملقاة على عاتق الأفراد أكبر وأكثر تنوعا، ويعبر عنها من خلال المساهمة الفعالة والالتزام الشخصى والمساهمات بالأصول، فى حين أنه قد يكون كل ماهو مطلوب فى المنظمات الحديثة هو مجرد دفع رسوم العضوية والحضور الدورى.

ويلاحظ أن التأكيد هنا يكون على الفلاحين، ذلك لأنه من المفترض أنهم هم الفقراء، والمعدمون، والمبعدون (المهمشون). وتفترض منظمة الفلاحين،

أكثر من أي اصطلاح آخر، وجود تمثيل فعال وعمل جماعي نشط. كما أن الاصطلاح يحدد طبقة معينة.بينما المصطلحات الأخرى لاتحدد طبقة معينة لأنه من الممكن أن يكون الأشخاص الأغنياء، أو حتى الأفراد الذين فى موقع سلطة، هم أعضاء فى المنظمات الريفية أم محلية. وإذا كانت معظم التنظيمات الريفية الأفريقية مبنية فى الغالب على أساس الفلاحين، فإنه يجب على المرء ألا يتجاهل الحالات التى يكون فيها الفلاحون مستبعدين من المنظمات التى يقع مقرها فى الريف.

هذا ومن المهم أيضا الأخذ فى الاعتبار التفرقة بين المنظمات الرسمية وغير الرسمية، لأن مايفصل بينهما يندرج تحت مايطلق عليه الشكليات أو الإجراءات أو الحجم. وعموما فدعونا الآن نعرف المنظمات غير الرسمية بكونها تلك التى ليس لها مقر معروف (أو لديها فقط مراكز اجتماعات مبعثرة بشكل غير منظم)، كما أنه لايوجد بها قيادة منظمة، فضلا عن أنها غير مسجلة أو منظمة بشكل قانونى. ومثل تلك المنظمات قد تبدو وكأنها ليس لها صفة الدوام، ولكنها من ناحية أخرى شائعة الوجود وتلعب دورا كبيرا فى كفاح الفلاحين من أجل الحياة. وغالبا مانجد أن الهياكل الأولية لمثل هذا النوع من المنظمات يكون طواعية (على الرغم من أن ضغوط المجتمع قد تولد معارضة للمشاركة فى تلك المنظمات)، ويتم إدارتها ذاتيا، ويغلب عليها المشاركة بالطرق التقليدية المقبولة. وعلى الجانب الآخر، فإننا نجد أن المنظمات الرسمية مسجلة بشكل قانونى، والقيادة بها تأخذ شكلا هرميا، وقدتكون أو لاتكون طوعية و-أو يغلب عليها المشاركة.

ولم تجذب منظمات الفلاحين اهتمام الأكاديميين الجادين (بيد أن المهتمين

بدراسة علم الإنسان هم استثناء لذلك) إلا منذ عقد ونصف مضى. ولقد تبين أن منطقة الاهتمام الشائعة داخل الدراسات الريفية هى الحركات الاجتماعية والعمل السياسى للفلاحين، وكان إسهام المدرسة الماركسية بالإضافة إلى ذلك، حول موضوع تكوين الطبقة الريفية واندماج المجتمع الريفى فى النظام الرأسمالى العالمى.غير أن الكتابات الشهيرة عن المجتمع الريفى مثل Shanin (١٩٨٧). والكثير من القوائم البيلوجرافية التى أعدت لأغراض التعليم، مثل Gutkind (١٩٨٤) قد تجاهلت ببساطة منظمات الفلاحين، ذلك لأن الأشكال اليومية لوجود الفلاحين (والمقاومة) التى تم التعبير عنها فيما يبدو أنها أنشطة روتينية عادية للأفراد ومؤسساتهم الأولية-وتلك الأشكال كانت لاتعتبر هامة وغيرمثيرة للاهتمام.

وتعمل منظمات الفلاحين،خاصة غير الرسمية منها وغير المقيدة، كأدوات يستخدمها الفلاحون يوميا فى كفاحهم فى الحياة، كما أنها تسهم بشكل فعال فى الحياة الاقتصادية للقطاع العائلى الريفى. ومن ناحية أخرى، فإن تلك المنظمات تخلق الظروف المواتية لتحقيق الاستقلال الذاتى للفلاحين. وبناء على ذلك، فإن دراسة المنظمات الأولية يجب أن تكون بالعودة إلى مجتمع الفلاحين، وإلى المكونات الأساسية التى يعتمد عليها هذا المجتمع، وإلى تفاصيل حياة كل شخص طبقا للتقليد الذى كان رائده جيمس سكوت James C. Scott (١٩٨٥).

وسوف تستعرض هذه الورقة التنوع والديناميكية لمنظمات الفلاحين من منظور واسع. والافتراض هنا هو أن المنظمات الشعبية Popular Organization ستعمل كعناصر هامة فى تطور الحكم الديمقراطى، كما

يمكن أن تلعب دورا هاما فى تشجيع المجتمع الريفى على التقدم الاقتصادى والاجتماعى. غير أنه لكى تقوم بذلك، فإنها فى حاجة إلى الاستقلالية والمشاركة من جانب، كما أنها تحتاج إلى تنمية وتوسيع تأثيرها دون أن تفقد جذورها من جانب آخر. ويتمثل النحو الأمثل فى حتمية أن يكون لمنظمات الفلاحين صوت فى كل القرارات التى تؤثر على مجتمعاتهم، والتى تحدد الرقابة على موارد مجتمعاتهم، وإتاحة فرص جيدة لكى يمكن أن يمارس من خلالها الأفراد حقوقهم بشكل تام. ومع ذلك، فإنه توجد مجموعة متباينة وكبيرة من القيود والعوائق- سواء كانت خارجية أو متأصلة ذاتيا، تلك القيود التى تمنع المساهمة الفعالة لتلك المنظمات.

نظرة عامة

تعرف منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة التى يطلق عليها منظمة الفاو FAO المنظمة الريفية بكونها تلك المنظمة المملوكة للشعب التى يديرها أعضاؤها ويسيطرون عليها(انظر FAO ١٩٧٩ ، ص ص ٤٢-٥٢) ولكن يلاحظ أن هذا التعريف يربط بين مايجب أن يكون وبين ماهو قائم فعلا. وفى الواقع، فإن تلك الوثيقة تعترف بأنه بالإشارة إلى المنظمات العديدة التى مسحتها منظمة الفاو فى ٦١ دولة فى أفريقيا والشرق الأدنى وآسيا، وجدت أن الغالبية العظمى منها تديرها وتسيطر عليها عناصر من الخارج ولا تدار بواسطة أعضائها.

وتجدر الإشارة إلى أن الهياكل الريفية التى تم مسحها فى البحث، كانت هيئات رسمية ولها أوجه جانبية يمكن رؤيتها، بينما لم تتضمن تلك الهياكل الهيئات غير الرسمية، غير أنه على الرغم من ذلك، فلايزال التعريف

قاصرا.ومن ناحية أخرى، تفرق الوثيقة بين المنظمات التى سيطلق عليها منظمات نمطية Standerd وبين منظمات المشاركة Participatory ، وبالتالى فإن تلك الوثيقة تؤكد على أنه فى حالة العالم الثالث، فإن المعيار هو أن المنظمات المفروضة من أعلى توجد بجانب تلك المنشأة من القاعدة. وبالنسبة للورقة الماثلة بين أيدينا، فإننى أفضل اصطلاح المنظمة المدارة ذاتيا self-managed والمنظمة المدارة من الخارج externally – managed. وأعنى بالنوع الأول تلك المنظمات التى تتيح عضوية طوعية (أو شبه طوعية)، وينبع القرار فيها من الضمير أو الفهم المتبادل (سواء بشكل علنى أو ضمنى) كما أنها تشتمل على مزايا مشتركة. أما النوع الثانى، فأعنى به تلك المنظمات التى تديرها عناصر خارجية، ويلاحظ فى تلك المنظمات الأخيرة أن الأعضاء يكونون مستبعدين أومهمشين عند إجراء عملية اتخاذ القرار[٢].

وعموما، فإنه يمكن وصف الأدبيات المتعلقة بمنظمات الفلاحين بكونها أدبيات مشتقة (derivative)، ذلك أن الموضوع نفسه كان نوعا من عرض الجانب الثانوى لنظرية التنمية والتحديث "Development and Modernization" وظهرت فى الوقت الذى بدأت فيه النظرية الأخيرة تتخذ نبرة متشائمة. ومنذ نهاية الستينيات، انهمكت نظرية التحديث فى وضع تصورات وتوقعات للدور الأوتوقراطى والركود الاقتصادى لموضوع فقراء العالم. ولم تبد أى بصيص من الأمل فى وجود بدائل ديمقراطية، بل على عكس تفاؤلها فى أول الأمر، نجد أنها وصلت لدرجة أنها بدأت تنظر إلى الديمقراطية والتنمية لكونهما متعارضتين، خاصة

فى حالة أفريقيا جنوب الصحراء. وكان كل ماينتظره المخططون القليليون هو نوع من الديكتاتورية تهدف إلى التنمية، تقوم فيها الصفوة المميزة بتحديد معدل واتجاه التغير والاستئثار بمعظم المزايا والمنافع الضمنية (انظر Sklav- ١٩٨٧.

ولقد كانت نظرية التحديث تذرف الدمع فى الواقع على انهيار آمالها العزيزة، مثل فشل تجربة البائسين على الأرض "Wretched of the earth " لأنه كما هو معروف، فإن مؤشرات، مخططات التنمية بعد الاستقلال قد بنيت على أساس الكثير من القواعد التى طورها هؤلاء المدافعون عن نظرية التحديث بعد كد ومثابرة، وذلك فى غضون الخمسينيات و الستينيات.

ففى الفورة الأولى للاستقلال، كان ينظر إلى الدولة بكونها القوة المتفوقة فى تحديث المجتمع التقليدى - وهو الاصطلاح الذى كان شائعا فى ذلك الوقت. ولم يكن على الدولة فقط توفير الخدمات الضرورية وإمساك زمام القيادة والإرشاد للقطاع التقليدى،بل كان عليها أيضا أن تعمل كعنصر أساسى وحيوى فى التغيير.

والجدير بالذكر هنا أنه كان يوجد إجماع على تلك النقطة بين كل من العلماء الاجتماعين الغربيين والأيديولوجيات الشرقية. ويمكن أن نضيف - هنا- أن قيام الدولة بإدارة التنمية وفرض الرقابة على وسائل الإنتاج قد لايكون جزءا من الخدمة الأيديولوجية للنظرية الليبرالية، ولكن ارتقاء الدولة إلى المركزية جعلها قريبة جدا من النموذج الستالينى للتنمية Stalinist model . ولم يكن من قبيل المصادفة أنه لم يكن هناك فى الستينيات

والسبعينيات أى اختلافات جوهرية بين الأنظمة الأفريقية التحررية وتلك الستالينية وذلك فيما يتعلق بالملكية العامة للموارد، وتدخل الدولة فى إدارة الشئون الاقتصادية. وبعدئذ، ظهر اصطلاح التنمية المدارة بواسطة الدولة development state وهو يعكس أفكار هؤلاء الذين أيدوا مفهوم قيام الدولة بتنظيم وتخصيص الموارد كأفضل أداة لإنتاج وتوزيع عدد كبير ومتنوع من السلع والخدمات

ولكن للأسف كانت النتيجة مخيبة للآمال، ذلك أنه تم التضحية بالكفاءة والعدالة والحرية، وأصبح المعيار هو الاحتكار وتركيز القوة فى أيدى حفنة صغيرة من كبار موظفى الدولة. ووفقا للمصطلحات الاقتصادية، فلم تنجح الدولة سواء فى تنشيط ودفع مجتمع الفلاحين، أو فى توفير الخدمات المناسبة والكافية لهؤلاء الذين هم فى حاجة إليها. ولكن بدلا من ذلك غدت الدولة متخمة بالبيروقراطية، فضلا عن معاناتها من الشلل الذاتى. كما أن الصفوة داخل تلك الدولة أصبحت متورطة فى الفساد وسوء الإدارة على نطاق غير مسبوق. وعلى مستوى التنمية السياسية، فقد كانت التقارير عن هذا الموضوع محبطة أيضا، ذلك أن المجتمع كان عرضة لأن يحكمه واحد من الصفوة أو أكثر من شخص على نحو متعاقب، وحلت الأوامر الشخصية والقواعد الاستبدادية محل الديكتاتورية التى كان يسودها نوع من التنظيم القانونى. كما أن الشعب ككل، الذى لعب دورا هاما وحيويا ومعركة الاستقلال، أصبح مبعدا عن السياسة، كما أصبحت المنظمات الشعبية تقع تحت تأثير رجال الدولة على كل مستويات السلطة. ونتيجة لذلك، دفع مجتمع الفلاحين - بشكل خاص- ثمنا غاليا فى صورة

استغلال أكبر وفقر وتبعية أكثر.

وبناء على ماسبق، أصبحت التنمية المدارة بواسطة الدولة فى حالة مؤسفة، وبدأ المتخصصون فى التنمية والمفكرون الأفارقة فى التعبير عن عدم رضائهم (انظر Hunter ١٩٧٦ ، Hyden ١٩٨٣) وهكذا فإن مذهب تركز السلطة الاقتصادية في يد الدولة لم يفشل هو نفسه فقط بل امتد ليدمر الدولة أيضا. كما انعكس الفساد بشكل واضح - فى نهب الأموال التى كانت تتدفق على الدولة من وكالات المعونة والوكالات المانحة لأغراض التنمية. لذلك فإن البحث عن طريقة تبعد عن الأوتوقراطية والبيروقراطية وسوء الإدارة قد جعل كثيرا من الدارسين الأفارقة يبحثون عن مفاهيم بديلة يمكن أن تسمح بالعمل الشعبى واللامركزية. وكان أحد تلك المفاهيم التى جذبت اهتماما كبيرا فى الثمانينيات هى منظمات الفلاحين.

وقبل تناول هذا الموضوع فإننا سنتعرض باختصار لبديلين آخرين تم بحثهما أيضا فى هذا الخصوص.

فبالنسبة للبديل الأول، كان ثمة بعض الناس يرغبون فى رؤية المشروع الأفريقى يأخذ دورا أكثر فعالية فى إدارة الشئون الاقتصادية والسياسية. وكان الافتراض هنا هو أن السعى الديناميكى نحو الكفاءة وزيادة الأرباح سوف يحفز على زيادة ونمو النشاط الاقتصادى ويشجع على تحسين إدارة الموارد فضلا عن توسيع نطاق اللامركزية. وكانت ثمة مساندة قوية - من جانب الوكالات المانحة - للسياسات التى تشجع النشاط الاستثمارى، خاصة تلك السياسات التى تحفز المستثمرين والمشروعات الصغيرة الحجم. ذلك أنه وجد أن المشروعات الكبيرة الحجم، حتى تلك المملوكة لأفراد ، غالبا

ماتفتقر للإدارة السليمة، كما أنها تعتمد على الدعم الخارجى، والحماية، وأنواع الدعم الآخر، من جانب الدولة.

بينما نجد على العكس بالنسبة للمشروعات الصغيرة، تكون هى بمثابة الأرض الصالحة لإثبات الموهبة والكفاءة، وأحيانا يطلق عليها حزام التحول للديناميكية الاجتماعية والتماسك فى المجتمع. كما أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تساهم أيضا فى توليد المنافسة داخل المجتمع الريفى وتحسين الرفاهية الريفية ورفع مستوى المشاركة الشعبية عموما فى المجتمع (انظر البنك الدولى ١٩٨٧، ١٩٨٩).

وعلى الرغم من ذلك، فإن المستثمرين (أصحاب المشروعات) الأفارقة الجدد، يعانون من مجموعة كبيرة ومتباينة من العوائق. فهم ضعاف وغير مستقرين فى حين أن منافسيهم هم عملاء ووسطاء للأنشطة العالمية القوية. وبالنسبة لسهولة الوصول والحصول على رأس المال والقروض والأسواق، نجد أن هذا ليس متاحا أمامهم على عكس حالة منافسيهم. وبالإضافة إلى ذلك، فإن بيئة التشغيل ليست مواتية حيث أن الضرائب المقيدة والسياسات الأخرى تضر بهم بشكل أكثر ضراوة عن مشروعات المغتربين. ومما يزيد العبء على الحافز الاستثمارى تفشى البيروقراطية من ناحية والفساد بين رجال الدولة من ناحية ثانية. وبعبارة أخرى فإن البرجوازية الأفريقية، سواء كانت مرتبطة برأس المال الغربى أم لا، هى ظل باهت لنظيرتها الأوروبية إبان القرن التاسع عشر.

أما بالنسبة للبديل الثانى الذى لفت الانتباه لبعض الوقت فقد كان القطاع العائلى الريفى. وتستند النقاط التى فى صالح القطاع العائلى

كنقطة ارتكاز لجهود التنمية على حجة تزعم أن القطاع العائلى هو قوة أساسية فى المجتمع الريفى ويجب أن يكون هو المستفيد الأساسى للمكاسب الاقتصادية، حيث أنه يتيح لعناصر التغيير الاتجاه مباشرة إلى فقراء الريفيين، وبالطبع فإن الوصول إلى الفقراء يساعد على تحفيز دافع المشاركة. فالإنتاج العائلى الفلاحى هو أساس الزراعة الأفريقية، وقد يكون من الأسهل تحويل الزراعة الأفريقية من خلال هذا القطاع. وهذا يعنى أن العائلات الريفية ليست جامدة بل إنها تتحمل التغيير فى مقابل سهولة الوصول والحصول على الموارد، وإتاحة فرص التسويق، والإنتاج والاستثمار. واذا كانت الظروف مواتية فسوف يجنى القطاع العائلى ابتكارات جديدة وتطبيقات زراعية حديثة (انظر Peters, Guyer ، ١٩٨٧).

بيد أن جدلا يثور حول هذا النمط من التفكير، ذلك أن القطاع العائلى الفلاحى يتسم بأن موارده فقيرة وضعيفة فى مواجهة الدولة أو أى قوى خارجية أخرى لها اتصال بالشئون الريفية. وبناء على ذلك، فإن هذا القطاع يكون مجهزا بأقل التجهيزات لكبح تحديات الدولة، أو لكى يقف أمام القوى المناورة للطبقات المالكة. وبالطبع فإن انتقال السلطة إلى مستوى القطاع العائلى، إن لم يكن قابلا للتطبيق العملى، إلا أنه بلا شك سوف يؤثر على أهداف اللامركزية.

أما بالنسبة للبديل الثالث والخاص بمنظمات الفلاحين، فهو غالبا مايرتبط بشكل دقيق بفكرة المشاركة الشعبية، وهو الموضوع الذى بدأ يجذب الانتباه فى النصف الأخير من السبعينيات. وإذا كانت فكرة المشاركة لها جذورها فى المثالية الليبرالية. Libral Idealism أى فى الاعتقاد

بحتمية أن يكون لهؤلاء الذين تأثروا بالقرارات الاجتماعية صوت فى صنع تلك القرارات، فإن الملاحظة الأكثر صرامة تفترض وجود نغمة برجماتية ومبرمجة. وتعد المبادرات الشعبية عناصر أساسية فى تحريك الدافع الإنتاجى بشكل مستمر، وينظر إليها بكونها عناصر للإصلاح الاجتماعى، وأدوات لتقويض السلطة. ووجهة النظر السائدة هى أن فرص نجاح البرامج الريفية ستكون أعلى بكثير إذا كانت المنظمات الأولية مهتمة تماما بتخطيط وتنقية المشروعات .

وجدير بالذكر أن الاهتمام بالهياكل الشعبية وبالمشاركة الشعبية قد جاء فى وقت تزايد فيه الاهتمام بالأشكال المعرفية الشعبية، فمعرفة الفلاحين الزراعية والبيئية- بشكل خاص - تلقى حاليا الاهتمام الذى تستحقه. ذلك لأنه يوجد عنصر قوة من المشاركة والتفاعل فى أشكال المعرفة الشعبية، كما أن التلاحم بين هذين الاتجاهين من التفكير، أى العمل الجماعى والمعرفة الشعبية، يمثل نقطة تحول من سيادة الدولة للنشاط الاقتصادى Statism والشكلية الأيديولوجية Idological formalism وذلك نحو الثقافات الشعبية والضمير الشعبى (انظر Chambers (1983)).

ويمكن القول بأن أكثر الوسائل ملائمة للمشاركة ، وبخاصة بالنسبة للفقراء، هى المنظمات الشعبية، والتى فى صورتها المثالية تنشأ وتدار بواسطة الأعضاء أنفسهم.ويلاحظ أن الفلاحين فى الريف الأفريقى، يشتركون فى مجموعة متباينة من الأنشطة الجماعية تندرج من أصغر مؤسسة فى الحى والتى تتكون عادة من ستة مشاركين أو نحو ذلك، وذلك حتى النقابات والتعاونيات الضصخمة للفلاحين، والتى تقوم على أساس إقليمى أو قومى.

ولعل فى هذا كله تكمن فكرة شعبية المشاركة، التى تبنتها منذ ذلك الحين، الكثير من الوكالات الدولية (منظمة الفاو١٩٨٩) ، منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ١٩٨٨ (OWCD) ، وأيضا اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة ١٩٩٠ (UNECA).

هذا ومن المعتقد أن المبادرات الشعبية يمكن أن تكون قادرة على أن تحمل عددا كبيرا من من المهام على عاتقها. ويكون التحول عن نموذج سيطرة الدولة على النشاط الاقتصادى Statist Model تحولا كاملا بالنسبة لهؤلاء الذين يعتبرون أن أفضل السبل لتوفير هياكل ريفية هو أن تقف الدولة بعيدا عن التدخل Stay at a distance. بيد أن كل الدارسين لم يذهبوا إلى هذا الحد المتطرف، ذلك أنهم فضلوا - بدلا من ذلك - نوعا من الحل الوسط الذى يمزج الدعم المتبادل بين الدولة والمبادرات الشعبية.

وفى واحدة من أحدث منشورات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة UNECA، جاء بها : «أنه منذ أن أصبح للحكومات الأفريقية دور حيوى فى تشجيع المشاركة الشعبية، غدا لزاما عليها أن تفسح مكانا للشعب» (انظر ١٩٩٠ (UNECA , ص١٢).

وفى الواقع فإن مايعنيه ذلك شديد الوضوح، وفحواه هو منع الانفصال الجذرى بين القمة والقاعدة. ويلاحظ أن الأدبيات حول هذا الموضوع تنظر إلى منظمات الفلاحين على أنها عناصر خفية أو غير مباشرة للتغيير. فعملية التحول من التقليد إلى الحداثة، يمكن أن تسهم فيها اشتراك الهياكل التقليدية التى يمكن أن تتحمل هى نفسها التحول فى أثناء هذا الاشتراك كير KERR١٩٧٨ .,

وثمة اتجاه آخر يتعلق بالموضوع ذاته، وهو النظر إلى الهياكل الأولية على أنها وسائط داخلية للتغيير أو للتنمية الريفية. (انظر سوين SOEN و دى كومرموند (١٩٧٢) ، وانظر أيضا إسمان ESMAN وأيهوف UPHOEF ١٩٨٤).

ولعل العمل الجمعى الذى يقوم به صغار الحائزين، للحفاظ على مصالحهم أو الإعلاء من شأن هذه المصالح، هو موجه بشكل ما ضد الدولة وبعض القائمين على أمور العمل الجماعى. نقول إن هذا العمل الجمعى الذى يقوم به صغار الحائزين ليشجع على التعددية، كما أنه يشيع التوازن بين متطلبات المصالح المتنافسة. وأبعد من ذلك، فإن المنظمات لديها قدرة أكبر من الأفراد فى الحصول على مجموعة كبيرة ومتنوعة من السلع والخدمات والتى يمكن لتلك المنظمات بعدئذ أن توزعها على أعضائها بأسعار تفضيلية. وهكذا فإن الهياكل الشعبية تتيح معيارا لتنمية من القاعدة للقمة، يعتبر شرطا ضروريا للإدارة المسئولة عن الموارد ومن أجل العدل الاجتماعى.

ويمكن تلخيص أسباب حماس عدد كبير من الجهات الدولية المانحة لمنظمات الفلاحين، فى كلمات ثلاث : الكفاءة، العدل، والتأثير (كورتن KORTEN ١٩٨٠ وأيضا إسمان ESMAN وأيهوفUPHOFF).

ولا شك فى أن إنقاذ برامج التنمية من خلال المنظمات الشعبة يتسم بالكفاءة وبالعدالة، وأيضا يحرز أهدافه بنجاح أكبر مما كان يمكن أن يتحقق بطرق أخرى. وفى نهاية السبعينيات فإن بعض الجهات المانحة (على سبيل المثال مؤسسة فورد FORD FOUNDATION) كانت تقوم بتشجيع

منظمات الريفيين على نحو فعال (وبخاصة فى آسيا)، وذلك بغرض بناء القدرة والإدارة الفعالة لبرامج المعونة (كورتين KORTENN ١٩٨٠)

وتتلخص وجهة نظر الهيئات المانحة فى أنه لايمكن الاعتماد على البيروقراطيين الحكوميين، فضلا عن أنهم غير أكفاء، وبطيئو الاستجابة. وبالإضافة إلى ذلك فإن البرامج التى تدار من خلال هؤلاء البيروقراطيين يكون لديها فرص أقل للوصول إلى الفقراء والمحتاجين.

وعلى عكس ذلك، ينظر إلى المنظمات التى تقوم على أساس جماعى على نطاق واسع، والتى يمكن أن تتردد فى بعض الأحوال ببناء فوقى قومى National Superstructure، ينظر إلى مثل هذه المنظمات كمشروعات اقتصادية حيوية. كما ينظر إليها - أيضا - على أنها قوى فعالة فى تأمين وضمان الإصلاحات السياسية التى يفيد منها قطاع عريض من المجتمع الريفى. وسواء اتخذت هذه المنظمات شكل مجموعات ضغط أو بالاشتراك مع الحكومة، فإن مثل تلك المنظمات يمكنها أن تؤثر على السياسات التنموية من ناحية، كما أن من شأنها أن تساعد على ضمان الموارد والخدمات لأعضائها من ناحية أخرى. (براتون ١٩٨٦، ١٩٩٠ BRATTON)، وأيضا هولم كويست ١٩٨٤ Holmquist

ولربما يكون براتون BRATTON هو الأكثر حماسا على نحو غير نقدى لوجهة النظر هذه. فهو يعزو النجاح الذى حققته الزراعة فى زيمبابوى فى الأعوام الأخيرة إلى المبادرات القومية للمنظمات المحلية للفلاحين. كما يزعم أن تلك المنظمات ذاتها كانت أيضا أداة فعالة فى القضاء على الجفاف ونقص الغذاء فى منتصف الثمانينيات (براتون ١٩٨٧ BRATTON. كما تورد قصص لنجاح مشابهة ذكرها هولم كويست HOLMQUIST

وتوماس THOMAS (١٩٨٨) عن حركة الاعتماد الذاتي في كينيا.

ويلاحظ أن التنمية بالمشاركة في كل من الحالتين، تتضمن نوعا من مشاركة الحكومة مع الفلاحين، أو تسوية مؤقتة بينهما، هذا وقد لفت عدد قليل من المراقبين الأنظار نحو الإمكانات التي تمتلكها منظمات الفلاحين إزاء الأبنية المؤسسية الأخرى على مستوى القاعدة. والمنظمات الأولية هي أيضا مؤسسات قاعدية للفقراء، بيد أنها يمكن أن تسهم في تقوية المنظمات الاقتصادية والاجتماعية القائمة في المجتمعات الريفية. وهكذا فيمكن لهذه المنظمات الفلاحية أن تلعب دورا هاما في ضمان استمرارية برامج التنمية CEMEA ١٩٨٧ كما يمكن أن تغدو لاغنى عنها في تخطيط وتنفيذ مثل هذه البرامج (فورت مان FORTMANN (١٩٨٧)

وقد يكون هنا هو الموضع الصحيح لإثارة موضوع المرأة الريفية ومنظمات الفلاحين. فالريف الأفريقي متخم بالمنظمات الأولية للنساء، بعضها مواز لتلك الخاصة بالرجال والأخرى موجهة للاحتياجات النوعية للمرأة. ويلاحظ النشاط المتميز للمرأة في الأعمال الطوعية) وبر WIPPER ١٩٨٤ ، مشروعات الاعتماد على الذات فيلدمان ١٩٨٤ FELDMAN وموانيكي MQANIKI ١٩٨٦ وكذلك أندية الادخار (شيميدزا ١٩٨٦ CHIMEDZA) وأيضا التعاونيات اديبو ADIPO ١٩٩١، وأخيرا جمعيات مهنية واسعة النطاق (وبر ١٩٨٤ WIPPER. وتشارك النساء في أنشطة جمعياتهن أو أيضا من خلال المجموعات المختلطة. وعلى هذا تكون المشاركة النسوية في هذه المجالات مماثلة للرجال إن لم تكن أكثر منهم.

وربما كان كلا من March و Taqu(١٩٨٦) هما الاستثناء لذلك، حيث تتيح أعمالهما مناقشة مستفيضة للأنواع المتعددة لمنظمات النساء فى الدول النامية. وبلا شك، فإن الحجة الأساسية هنا جديدة، ولكنها تخدم فقط أغراض النقاش وهيكلة العمل. وتتمثل هذه الحجة محل النقاش فى أن منظمات النساء تتيح التضامن والأمن وتفويض السلطة لأعضائها. ويوجد اتفاق عام بأنه، على الرغم من أنه قد لا تكون فى كل الحالات مزايا محسوسة مباشرة، فإن على النساء أن تشاركن فى كل أشكال المنظمات. ومثل هذه المشاركة تقلل من عزلة النساء فى المنزل، وتتيح أمامهن التجارب والخبرات التى يمكن الاستفادة منها على نحو جيد، كما أنها تساعد فى الحفاظ على أن تكون قضايا ومصالح المرأة فى بؤرة الاهتمام.

وفى الواقع فإن موضوع منظمات الفلاحين والتنمية السياسية لم ينل الاهتمام الذى يستحقه. فغالبا مايعبر عن التنمية بمصطلحات اقتصادية واجتماعية، وكثيرا مايستخدم اصطلاح نمو الأصول المادية، والخدمات المحسوسة ... الخ. وبالنسبة لموضوع التنمية فى المجال السياسى، مثل امتداد الديمقراطية الشعبية، .. الخ فنادرا مايسلط الضوء عليه، بل إنه فى الغالب يهمل تماما. وإذ تكون العلاقة بين الدولة من جهة والمجتمع من جهة أخرى هى من قبيل علاقات القوى، حينئذ يجدر دراسة مسألة التوزيع العادل للقوى بعناية. ولسوف تغدو المنظمات الأولية هذه قوى مؤثرة فى العمليات التنموية، عندما تنمو لتغدو هيئات يمكنها أن تحدد كل مصالح أعضائها ومحلياتها.

ولطالما تحدث الساسة الأفارقة- الشعبيون - وكذلك الأكاديميون عن

المشاركة الشعبية، بيد أن هذه المشاركة لم تكن تعنى لديهم أكثر من امتداد التصويت إلى الريف، وإشراك السكان الريفيين فى الطقوس الدورية للانتخابات وللحملات الانتخابية، والتى تكون نتيجتها - فى الغالب - من قبيل تحصيل الحاصل.

لذلك، فإن التنمية السياسية الأصيلة، يجدر أن تنأى عن هذا، وأن تخلق بدلا من ذلك الظروف التى يستطيع فيها المواطنون فى قاع المجتمع، الحصول - على نحو تدريجى - على أن يكون لهم رأى فى القرارات التى تؤثر على حيواتهم. ومن هنايمكن للمنظمات الفلاحية أن تعمل كوسيط فى تقدير مستقبلى للقوى الشعبية.

ويلاحظ أن الأعمال القلائل التى تناولت البعد السياسى للهياكل الأولية، وقد ربطت- فى الغالب - هذا الموضوع بمشكلة المركزية فى مقابل اللامركزية بالإدارة الحكومية. وثمة مثال جيد (ألوكى ١٩٨٩ ALOKI) والذى يدعو إلى تنازل جذرى عن السلطة تقوم به الحكومة المركزية إلى السلطات المحلية، بحيث تكون الهيئات المحلية الجماهيرية أعضاء فاعلين فى المجتمعات المعنية، يعملون مع مواطنيهم ومتمثلين وجهات نظرهم.

وبالنسبة لمعظم الفلاحين فى أفريقيا، فإن الأمة - الدولة هى كيان مجرد إن لم يكن كيانا غريبا. أما المجتمع المحلى فهو كيان حقيقى وملموس. ووفقا لهذا النظر، فإن تفويض السلطة إلى المنظمات المحلية، سيكون ديمقراطيا وذا مغزى، ولسوف يكون متاحا أمام الناس المشاركة فى الحكم وفى الإدارة، من خلال منظماتهم الأولية.

وعلى العكس من ذلك، نجد أن بن زادوك Ben Zadok وكوبرمان

KOOPERMANN ١٩٨٨، يريان أن المؤسسات الطوعية تلعب أدوارا سياسية تكيفية. ذلك أن هذه المؤسسات (سواء أكانت مدينية أو ريفية)، يمكن استخدامها كآليات متكاملة لكى تعمل كوسيط بين الحكومة والمجتمع، ولربط السلطات التقليدية بتلك الحديثة، ولتعمل كأدوات مؤهلة اجتماعيا للسلوك السياسى الحديث.

ومن ناحية أخرى يرى هولم كويست Holmquist فى منظمات الفلاحين مدافعة عن الفضاء السياسى للفلاحين. وأن تلك المؤسسات الأولية، والتى تتبع توجهات سياسة الدولة، لسوف تمكن الفلاحين من الحفاظ على نوع ما من شبه الاستقلال، والاحتفاظ بمسافة مابين كل من منظمات الدولة ومتطلبات الاستغلال الطبقى.

ويمكن للمرء أن يذهب إلى أبعد من ذلك، ويزعم أن منظمات الفلاحين يجب أن تغدو مدارس للديمقراطية الشعبية، ومنابر للدفاع عن الموضوعات الهامة، ووسيلة للمشاركة السياسية الحقيقية ذات المغزى . وإذا أريد إحراز هذه الأهداف، لوجب أن تكون منظمات الفلاحين مستقلة، ومدارة ذاتيا، ومدعمة ذاتيا بقدر الإمكان.

والافتراضات المطروحة– هنا– هى كالتالى:

أ– أن الدولة ليست بنزيهة وليست بمحايدة وليست بمحبة للخير، ب– إذا لم تتم المواجهة بطريقة أو بأخرى، فإن الدولة سوف تستمر فى مد سلطتها وتدخلاتها فى شئون المجتمع المحلى، وبالتالى تقضى على المبادرات الفردية، ج– أنه كلما زاد الضغط على الدولة من جانب القائمين بالعمل الجماعى(مثل منظمات الفلاحين) ،كلما زادت الفرص بأن تكون الدولة أكثر

إحساسا بالمسئولية وأكثر عرضة للمحاسبة.وعلى هذا، يجدر البحث عن تصفية الأوتوقراطية الأفريقية من خلال تقوية الهياكل الجماعية وزيادة المشاركة الجماعية.ويجدر التأكيد - هنا- على أن الدولة لن تتخلى بسهولة عن احتكارها للقوة، بيد أنه يجدر- أيضا- عدم تقويض ثقة المرء فى حسن نوايا الصفوات المستنيرة فى إنهاء الأشكال الأوتوقراطية فى الحكم.

منظمات الفلاحين

تتألف المنظمات فى المناطق الريفية لأغراض واسعة التنوع، وتقوم بعدد كبير من الأدوار. وقد تكون الأهداف التى تتوخاها هذه المنظمات، اقتصادية أو سياسية أو دينية أو من قبيل الرفاهة المتبادلة، كما قد تكون بقصد تيسير الاندماج في المجتمع المعنى. وقد تكون تلك المنظمات متجانسة أو غير متجانسة. كما قد تقوم على أساس طبقى أو لا تقوم على هذا الأساس. كما قد تقوم على أساس موقع الإقامة أو على أساس عرقى، أو على أساس روابط قرابية أو مهنية. وغالبا ما لا ترتبط هذه المنظمات بأهدافها المعلنة أو غير المعلنة. فالمنظمة الدينية قد تتدخل في المجال الاقتصادى أو السياسى، فعلى سبيل المثال قد يمتد نشاط جمعية للمرافق ليضمن أنشطة تتعلق بالرفاهة أو حتى لتمارس أعمالاً استثمارية. ولعل هذه المرونة - كعامل لا يوجد عاد في المنظمات الحديثة التى تنشأ فى إطار قانونى- لعل هذه المرونة أن تكون عامل قوة وعامل ضعف فى آن واحد.

فمنظمات الفلاحين تعيش في ظل ظروف متباينة، على الرغم من أن بعض هذه الظروف قد تكون أكثر تأثيراً من غيرها. ويميل براتون Bratton إلى الاعتقاد بأن ميل الفلاحين للعمل فى إطار أنشطة هذه المنظمال، إنما

يرتبط بمدى تدخل الدولة واختراقها هى أو آليات السوق للمنطقة الريفية المعنية. بحيث يكون العمل الجمعى أكثر شيوعا حينما يكون للدولة وللسوق وجودا قوى، والعكس صحيح حينما يكون هذا الوجود ضعيفاً [انظر براتون Bratton (١٩٨٦) ص ٣٧١]. ولعل هذا أن يكون ضعيفا فى ظل ظروف محددة، بيد أننى غير متيقن من أن هذا يصدق تصنيفة عامة.

ويعد السوق واحداً من أكثر المؤسسات ثباتاً فى المجتمع الريفى ، وعلى هذا فليس واضحاً ماذا يقصد باختراق السوق! لذا فإن ميل الفلاحين إلى المشاركة الشعبية يجدر أن يرتبط بدلاً من ذلك، بتصوراتهم عن بيئاتهم الاجتماعية. وبالطبع فإن تصور وجود تهديد للفلاحين وطرائق حياتهم، نتيجة زيادة القمع أو الرغبة في تنظيمهم في أشكال تجميعية Collectivization أو ببعض المزايا المحددة المضافة لعيشهم (بسبب مناخ اقتصادى موات.. الخ)، كل هذا من المحتمل أن يشجع على زيادة النشاط الجمعى . وأكثر من هذا فإن وجود المنشطين والمنظمين في المجتمعات الريفية سيكون له انعكاساته الدالة. ولعل بعضاً من المنظمات التقليدية التى سنعرض لها بالمناقشة فيما بعد، لا علاقة لها بالدولة أو بتدخل الدولة.

ويمكن بشكل عام تقسيم منظمات الفلاحين إلي فئتين عريضتين:

أولاهما: وقائية أو دفاعية Defensive ، وثانيتهما محفزة Promotional ويقصد الأولى تلك المجموعات التى تهدف إلى حماية مصالح الفلاحين الحائزين فى مواجهة أى تهديدات من خارج المجتمع، وأيضاً بقصد المحافظة على نمط معروف من الحياة فى أوقات التوتر الاجتماعي.

أما الثانية فيقصد بها تلك المنظمات التى تهدف إلى محاولة تحسين حياة الفلاحين في ظل ظروف عادية أو مواتية. ويمكن أن نتوقع - على سبيل المثال- أن نجد أن المنظمات فى ظل الأنظمة الأفريقية الماركسية السابقة، التى شاركتها بنشاط فى برامج التجيمع (اثيوبيا، تنزانيا.. الخ) هى من قبيل النوع الوقائى، بينما تلك التى توجد فى بيئات تعد نسبيا ليبرالية (مثل بوتسوانا) تعد من قبيل المنظمات المحفزة.

ولن تكون المناقشات التالية شاملة، بقدر ما يقصد بها توضيح مدى تنوع المنظمات الأولية فى أفريقيا.

أ- شبكات الدعم المتبادل

فى معظم المجتمعات الزراعية ، يوجد العديد من أشكال الدعم الذاتى المتبادل وتقوم كلها على المشاركة فى العمل والأصول والخدمات والمعلومات. وتعد تلك الشبكات غير رسمية، وغالباً ما لا تكون مرئية للمراقبين من خارج المجتمع. وفى كل الأمثلة، فإن عدد الأفراد المشاركين يكون صغيراً، وتتشكل الشبكات على أساس محل الإقامة و/أو على أساس رابة والنسب. وتترتب لكل عضو حقوق كثيرة على الأعضاء الآخرين فى الشبكة، فى أوقات زيادة الطلب على العمل، أو النقص فى الأصول، أو الحاجة إلى خدمات معينة. وليس ثمة قواعد رسمية أو قيادات رسمية، بل تدار كل الأنشطة من خلال الفهم المتبادل أو الإجماع. ويلاحظ أن الدعم المتبادل داخل القطاع العائلى بين الفقراء فى أوقات الأزمات كالجفاف والمجاعة ونحو ذلك، قد جذب اهتماماً ملحوظا [IDS (١٩٨٩)]، بينما لا توجد سوى أعمال قلائل تناولت هذا الموضوع كمظهر دائم للوجود الفلاحى.

والجدير بالذكر أن شبكات الدعم المتبادل هى اكثر شيوعا بين الفقراء والنساء. ذلك أن الأغنياء غالباً ما يكونوا قادرين علي دفع أجر العامل، أو ثمن الأصول أو الخدمات نقداً أو سلعاً . كما أن النساء يعتمدن على تعاون الشبكة لتوفير الوقت الكبير الذى يستهلك والعمل الشاق الذى غالبا ما يؤدونه ، مثل الحصاد ، وبناء المخزن ونحو ذلك. وفى بعض الثقافات نجد أن نساء الشبكة يتبادلن بعضهن البعض رعاية أطفال الاعضاء عندما تكون الأخريات خارج المنزل (Rahmato ١٩٨٩) .

وتعد هذه المجموعات مرنة وغير مثقلة بالديون Unecumbered وتتيح للنساء بوجه خاص فرصاً لتبادل المعلومات (مثل ظروف السوق، والاسعار ، والحصول على الأخبار من المجتمعات الأخرى... الخ) وفرصا لمناقشة أمور الجماعة. وقد يكون ذلك هو ما كان يدور فى ذهن مارش March وتاكو Taqqu (١٩٨٦ ص ٢٣:٢٥) عندما كانا يتحدثان عن اجتماعات النميمة للنساء، وكيف أن النميمة تعد سلاحاً فى تراسانة النساء تحديا للرجال. ولكننى أعتقد أن ذلك يقلل من شأن الموضوع ، ذلك أنه توجد معايير اكثر أهمية للمناقشة الجادة حول الموضوعات التى تؤثر على النساء

ب- اتحادات الرفاهة Welfare Association

هذه المنظمات يطلق عليها علي نحو شائع مؤسسات طوعية، وبخاصة في الادبيات المتعلقة بدراسة علم الإنسان. وغالبا ماتكون تلك المنظمات في المناطق الريفية غير رسمية ولكنها مرئية، وتتراوح عضويتها بين العدد المتوسط إلى العدد الكبير، وهى موجودة في كل مكان وكل زمان

ubiquitions وتشمل تلك المؤسسات جمعيات المدافن، ونوادى الرفاهية، المجموعات المتماسكة القائمة على أساس عشائرى، وما قبل التعاونيات Pre- couperatives والجمعيات الدينية. ومثل معظم اشكال المنظمات الأولية، نجد أن الرفاهة الاجتماعية والتماسك والتوحد هى الاهداف الرئيسية لتلك الهياكل. وبدون تلك الاهداف ، فإنه لن يوجد أى قطاع عائلى ريفى يمكن أن يكون قادراً على الحفاظ على نفسه بأية طريقة كما لن يوجد أى مجتمع يتوافر فيه الاستقرار والوحدة. وهكذا فإن اتحادات الرفاهة تلعب دوراً حيوياً وهاماً فى تدعيم وتقوية القيم الاجتماعية التقليدية، وإضفاء الشرعية علي الهياكل الاجتماعية للمجتمع.

ويمكن للمرء من النظرة الأولى أن يلاحظ التخصصات فى اتحادات الرفاهة، ولكنها فى الواقع ذات أغراض متعددة، أو اصبحت اكثر من اللازم. فمثلاً جمعيات المدافن، التي تعد اكثر المؤسسات شيوعا على امتداد الريف الأفريقى، غالباً مالا ترتبط فقط بأهدافها الرئيسية، وذلك من خلال دعم العائلات الأعضاء فى أوقات موت أحد أفراد العائلة، ولكنها تقوم أيضاً بمجموعة من أنشطة الرفاهة بما فيها الدعم المالى والتأمين الصحى والتوظيف ...الخ وليست هناك حاجة الى القول بأن تنوع مشاركة كل من تلك الهياكل المختصة بالرفاهة يتباين من موقع (لموقع آخر من أفريقيا).

هذا ومن المعروف تماماً مدى إسهام جماعات الرفاهة في الحركات الاستعمارية. فبعض الحركات السياسية الأفريقية الرئيسية التي قامت لتتحدى الاستعمار، وظهرت كأحزاب حاكمة بعد الاستقلال، كان لها جذورها فى حركات الرفاهة التى ظهرت فى الأربعينيات والخمسينيات

انظر Ben Zadock و Koopermean ١٩٦٤, Wallerstein) ١٩٨٨، ولقد أتاحت تلك المنظمات أيضاً فرصا للتكيف الاجتماعى والتدريب السياسى وارتقاء المثقفين الأفارقة الجدد إلى أعلى (سواء كانوا رجالاً أو نساءا ممن أرادو الافادة من الاستقلال (انظر لتيل Little (١٩٧٢))، فقد افترض ليتل وآخرون أن المنظمات الطوعية هي فى الغالب الأعم حضرية الأصل، وأنها عملت كآلية لتكيف الأفراد الذى تركوا الريف ووجدوا أنفسهم فى بيئة غير مألوفة لديهم. كما يلاحظ أن معظم المنظمات التى شاركت فى الكفاح ضد الاستعمار كانت مقارها فى الحضر، ولكن البعض منها نشأ في مناطق ريفية. ويمكن أن نضيف أنه بينما نشأت بعض جمعيات الرفاهة فى المناطق الحضرية، إلا أن جذور بعض هذه الجمعيات قد تكون لها امتداد فى الريف.

ج- جمعيات حشد الموارد

فى هذا الصدد، نركز - غالباً - علي مؤسسات الادخار والائتمان التى كانت - أيضاً - سمة مألوفة فى المجتمع الريفى الأفريقى، واكتسبت شعبيتها فى معظم بقاع القارة. ويعد هذا مؤشراً علي محدودية المؤسسات المالية الحديثة في منح الخدمات المطلوبة أو الوصول إلى الفقراء ، هذا من ناحية، وهى أيضاً مؤشر على طرائق التمويل التى يساعد بها الريفيون أنفسهم بأنفسهم، هذا من ناحية أخرى (انظر بومان Bouman (١٩٧٨)، Rural Africana (١٩٧٨) ، والمعجزة Miracle (١٩٨٠)).

وعموما فإن القطاع غير الرسمى فى الاقتصاد الأفريقى قد يكون أكبر

من ذلك الرسمى، لكنه بالقطع أكثر منه اهتزازاً فى مواضع كثيرة. لذلك ، فثمة حاجة لطرق سهلة وسريعة وفعالة لحشد المدخرات والائتمان. وبالإضافة إلى ذلك فقلما تتوفر الخدمات المصرفية فى المناطق الريفية، وحتى فى حالة إتاحة مثل هذه الخدمات، فإن الحصول علي قرض يعد عملية بيروقراطية ومضيعاً للوقت. وفى الواقع فليس من السهل لمعظم الفلاحين الحصول علي قروض من المصارف. ولعل هذا أن يفسر شعبية جمعيات الادخار والقروض التي تدار علي أساس مجموعة متنوعة من المبادئ بحسب كل قطر. فبعض الأقطار لديه برامج ثابتة أو متغيرة من الأوعية الادخارية والقروض، بينما البعض الآخر ليس مدرجا لديه عنصر القروض وأوعيته التي تتاح للجمهور. كما تقوم بعض الأقطار بتوظيف المدخرات كأصل استثمارى لسد حاجات الأفراد أو للمصالح الجماعية، كما هو الحال فى زيمبابوى (انظر Chimendza ١٩٨٦). وفى أحيان كثيرة تدير النساء جمعياتهن بشكل مستقل، على الرغم من شيوع البرامج المختلطة للرجال والنساء. ويلاحظ أن المدخرات التي يتم تجميعها من خلال تلك البرامج، تعد كبيرة كرقم إجمالى، حيث يتم حشد عشرات الملايين من الدولارات سنويا في شكل مدخرات علي امتداد الريف الأفريقى. بل إن بعضاً من الأوعية التي تتيح عائدا أكبر، يمكن أن تحشد مبالغ ضخمة من النقود في الصفقة الواحدة. وكقاعدة عامة، فإن النقود المجمعة يتم توظيفها فى الاستثمار الرأسمالي، علي الأرض، وأيضاً لمواجهة الطلبات لسد نفقات كبيرة ذات طابع اجتماعى (مثل الزفاف ونحو ذلك). ومن غير الشائع استخدام معظم الأموال التي يتم جمعها من خــلال جمعــيات الادخـار، للاستهلاك العائلى المباشر. وتكون البرامج – عادة – من المرونة لدرجة أن المشاركين يمكنهم أن يقــوموا

بترتيبات معينة لتيسير الحصول علي المدخرات عند الحاجة اليها.

د- منظمات الاعتماد على الذات

من الملاحظ أن المنظمات المتعددة الأغراض، والتى تدار غالبا من أجل التنمية والتى يكون أساسها الجماعة، ليست من الكثرة مثل الهياكل الأخرى غير الرسمية والتى تناولناها حتى الآن. فهى -نسبيا- أكثر تنظيما وأكثر رسمية، وفى حالات كثيرة تعمل على أساس نوع معين من المشاركة مع الدولة أو الأحزاب السياسية الحاكمة. وفى بعض الحالات، يتم إنشاؤها أو مساندتها بقوة فى مرحلة البدء بواسطة السلطة المركزية (مثل برنامج FLARABEE فى كينيا). وفى حالات أخرى، تكون تلك المنظمات هى ناتج المبادرة المستقلة (مثل حركة NSSN فى غرب أفريقيا). وجدير بالذكر أن معظم المشروعات التى تدار بواسطة حركة الاعتماد على الذات تكون مشروعات حيوية بالنسبة للمجتمعات المعنية: مثل برامج إدارة الماء ، مراكز لرعاية الصحة وللتعليم، برامج للطرق، خدمات بيطرية، والأنشطة التى تزيد من دخل المرأة والفقراء. وفى بعض الحالات، فإن تلك المشروعات تقوم بإدارة مجموعة متنوعة من البرامج التدريبية وبرامج محو الأمية للأعضاء فى الجماعة.

وتجدر الإشارة إلى أن ثمة عددا كبيرا من المنظمات التى تقوم على الاعتماد على الذات، تظر وتختفى كل عام فى المناطق الريفية. وغالبا ماتفشل مثل هذه المنظمات، فهى لا تلقى فهما جيدا. وتتسم بسوء الإدارة، كما أنها قد تقع ضحية بيئة معادية على المستوى الاجتماعى/ السياسى.

وفى غرب أفريقيا بخاصة، يصل تعداد منظمات المجتمع المحلى إلى

عشرات الألوف(انظر الفاو FAO ١٩٨٩ ص ص ٧-١٤). ومع ذلك، فإن الكثير منها يبدو فى حالة جيدة من خلال الأوراق ذات العلاقة فقط، كما أن البعض الآخر منها يكافح فى سبيل مجرد البقاء. وغالبا ماتنشأ المنظمات الأولية فى مجال الاعتماد على الذات كهياكل ثقافية تتلقى العون من الأبناء والبنات الغائبين والذين يقطنون بالمناطق الحضرية، بيد أنه سرعان مايمتد نشاط مثل هذه المنظمات إلى أنشطة زراعية، وتعليمية ومهنية. أما المنظمات الأقدم التى نشأت فى عهود ماقبل الاستقلال، فقد طرأت عليها تغيرات كثيرة، ويعمل البعض منها كمنظمات غير حكومية (OECD ١٩٨٩، الفصل الثانى).

ولعلنا أن نذكر- هنا- منظمات الاعتماد على الذات الأكثر شهرة، ألاوهى حركة هارامبى HARAMBEE Movement فى كينيا، والتى تعمل فى زيمبابوى { انظر براتون BRATTON (١٩٩٠)}، ونوادى الشباب بدلتا نهر السنغال (انظر الفاو) (١٩٨٩) FAO ٧-١٤ وحركة نآن NAAN Movement فى بوركينا فاسو (ومؤخرا فى أقطار مجاورة)، ولسوف نتناول الحركتين الأولى والأخيرة، لنلقى الضوء على بعض الإمكانات والعقبات التى تواجهها حركة المنظمات الأولية العاملة فى تنمية المجتمع المحلى. ولسوف توضح الأمثلة اتجاهين متناقضين.

ولقد بدأت حركة هارامبى HARAMBEE Movement كنوع من المشروع المشترك بين دولة كينيا حديثة الاستقلال من جهة والمجتمعات الريفية من جهة أخرى. حيث تقوم الأخيرة بتهيئة وتنفيذ المشروعات التى تحتاجها المجتمعات المعنية، بينما تقوم الأولى أى الدولة بتقديم المساعدات

المادية. وكان العنصر الفعال- هنا- هو الفلاحون فى مجتمعاتهم المحلية. وعبر السنوات مرت الحركة بتغيرات ذات دلالة، حيث غدا للدولة دور أكبر فى السيطرة على تصميم وتنفيذ المشروعات، مع تحمل أعباء تكلفة أكبر. ويمكن التقرير بأن إنجازات هارامبى HARAHBEE فيما يتعلق بالبنية التحتية الريفية هى من قبيل الإنجازات المرضية { انظر هولم ١٩٨٤ Holm Qust } فقد افترض Holm أن الاعتماد على الذات فى كينيا كان جيدا بالنسبة لحزب الصفوة بالإضافة إلى الفلاحين. ذلك أن كلامنهما قد وقع فى شرك العلاقة بين صاحب المؤسسة/ العميل منذ فرض حكم الحزب الواحد فى بداية السبعينيات. لذا فإن الحركة قد منحت الفلاحين بعض النفوذ والقوة من خلال الدولة، كما أعطت الدولة نفس الشىء من خلال الفلاحين. ولكن من ناحية أخرى، فهناك وجهة نظر مختلفة تزعم أن حركة Harambee قد قضت عليها بيروقراطية الدولة، وأن المشاركة المحلية قد تم قمعها بشكل كبير. وهذا يعادل عدم تفويض السلطة للفلاحين. { انظر Nggu ١٩٨٧} أما وجهة النظر الثالثة، فتفترض أن حركة Herembel مرتبطة بشكل كبير بالعملية الانتخابية الكينية، وأصبحت عنصرا فى علاقات الصفوة بالفلاحين وهى تمثل القاعدة الريفية لرجال الحزب، وتمنح فى المقابل فرصا لتحرك صفوة الفلاحين إلى أعلى (انظرTomas ١٩٨٨).

وهناك نقطة تبدو واضحة وهى أن المشاركة الفلاحية مع الدولة التى فيها على الأقل تقوم العلاقة بين الطرفين على قدم المساواة من الصعب أن تستمر. ذلك أن المشاركة ماتلبث أن يسيطر عليها الأقوى من الطرفين

والذى سيقوم بعد ذلك بالتلاعب على حساب الطرف الآخر من أجل تحقيق أغراضه.

بالنسبة لحركة NAAN ، والتى بدأت فى بوركينا فاسو فى نهاية الستينيات ، ولكنها امتدت منذ ذلك الحين لتصل إلى العديد من الدول المجاورة، هذه الحركة تنطوى على تناقض مثير للانتباه. ذلك أن تلك الحركة قد أسسها أحد المعلمين الذين قرر أن يعمل مع الريفيين لتشجيع نشاط المجتمع الريفى عن طريق تبادل المشاركة وبتكلفة منخفضة. وتعد تلك الحركة حركة مستقلة وتتكون غالبيتها من الفلاحين الفقراء.

كما يلاحظ أن كل الأنشطة فى كل مجتمع محلى كانت تدار بواسطة المشاركين أنفسهم (انظر Ouebrauges ١٩٨٦، Harrison ١٩٨٧. ٢٧٩-٨٤).

ولقد أصبحت حركة NAAN، التى تعد صيغة محسنة لجماعات القرية التقليدية، أداة فى إقامة عدد كبير من مشروعات الحفاظ على المياه والتربة بالإضافة إلى عدد ضخم من مشروعات حماية البيئة. وفضلا عن ذلك فقد أصبحت تلك الحركة فعالة فى دفع تحسين التكنولوجيا باستخدام الموارد المتاحة محليا.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الحركة لها جذور أصيلة، بيد أنها ليست عودا إلى تقاليد السلف كما أنها ليست صورة من النماذج الغربية.

هذا وتفترض الشواهد المتاحة أن حركة NAAN غدت ناضجة تماما، ذلك أنها تقوم بتنشيط صغار الفلاحين ومجموعات النساء بشكل خاص،

كما أصبح لديها الآن شبكة ممتدة من الوحدات المدارة ذاتيا تنتشر على امتداد الدولة، وكل وحدة منها مسئولة عن مشروعات وتمويلاتها تعتمد على مجهوداتها الذاتية (انظر FAO ١٩٨٩)

هـ- التعاونيات

يعد تاريخ التعاونيات الريفية فى أفريقيا تاريخا للآمال عموما. ولنبدأ بتعاونيات المنتجين - أى هؤلاء الذين يشتركون فى جذب الأصول الرأسمالية (الأرض- الثروة الحيوانية- ... الخ) والعمل معا- نجد أنها ليست مستساغة لدى الفلاحين . ثانيا، إنه غالبا ماكان يتم تشجيع التعاونيات بواسطة الدولة المتحمسة أو رجال الحزب ويتم فرضها على الفلاحين الذين لايرحبون بها. وكثيرا ماكانت الأيديولوجية البرجوازية الضيقة الأفق تتبنى التعاونيات كنوع من هيكلة الزراعة الأفريقية بدون فهم ديناميكية إنتاج الفلاحين فى المقام الأول. ثالثا، يلاحظ أن المبادئ التعاونية التى تم تبنيها كانت منسوخة تماما من النماذج الغربية مع بعض المحاولات القليلة لدراسة ما إذا كانت تلك المبادئ ملائمة للظروف الأفريقية أم لا.

هذا ومن ناحية أخرى، وعلى المستوى النسبى، فيمكن القول بأن تعاونيات التسويق كان لها سجل أفضل كثيرا من النجاح.

والجدير بالذكر أن المروجين لفكرة التعاونيات، كما هم فى أى مكان آخر، يتوقعون أن تحرز تلك التعاونيات مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، هذا ومن المعتقد أن التعاونيات تشجع على الكفاءة وزيادة

الدخل وسهولة الحصول على السلع والخدمات والعدالة الاجتماعية، وذلك من خلال التضامن الاجتماعى. وغالبا مايعتقد بأن الفقراء يميلون إلى الاستفادة أكثر من خلال يسر أكبر فى الوصول إلى الموارد والتى بدونها يمكن أن تكون تلك الموارد بعيدة المنال عنهم (انظر Worsley ١٧٩١، Baviskav, Attwod ١٩٨٨) [٤] بيد أن الوصول إلى الكفاءة والعدالة والتماسك الاجتماعى وزيادة الدخل، غالبا ماكان يضلل المدافعين عنها. وفى الواقع ، فإن التعاونيات الناجمة قد حسنت من مستوى معيشة أعضائها لكن، مثل تلك البرامج كان يسيطر عليها فى الغالب الأغنياء والمميزون. بينما التعاونيات التى يسيطر عليها الفقراء، كانت فرص نجاحها أقل، نظرا للافتقار إلى المهارات الإدارية والموارد الطبيعية.

وبالنسبة لأفريقيا، نجد أن الدولة هى فى الغالب المروج الأول للتعاونيات، ولهذا السبب فإنها لم تتردد فى استخدامها للإفادة منها والتلاعب بها من أجل تحقيق أهدافها (الدولة). وفى الغالب الأعم، يلاحظ أن البرامج التى تسيطر عليها الدولة تفشل فى النهاية، كما أن كل الدلائل تشير إلى الحقيقة القائلة بأن التعاونيات التى نشأت بواسطة المبادرات الشعبية وأديرت بواسطة أعضائها كان لها فرص أفضل للنجاح من تلك التى تسيطر عليها الدولة (انظر FAO ١٩٧٩، وكل من Att Woodو Baviskav ١٩٨٨). والجدير بالذكر أن التعاونيات التى تدار بواسطة الدولة ليست فى الغالب جزءا من الآلة البيروقراطية للحكومة، بل إنها تميل إلى أن تكون بيروقراطية هى نفسها، كما أنها تعانى من مساوئ

الجمود التنظيمى. ومهما يكن الأمر، فإنه من المحتمل أن تنجح التعاونيات إذا مورست فى بيئة متفتحة أو ديمقراطية.

والجدير بالذكر أن تعاونيات التسويق الزراعى، وهى الشكل الرئيسى لتعاونيات التسويق فى أفريقيا، هى واسعة الانتشار تماما فى كينيا، وجنوب أفريقيا ومعظم غرب أفريقيا. وقد تكون الجمعيات المحلية مرتبطة بقرية أو بناحية، أو تكون هيئات متحدة بأحد الهياكل القومية(انظر BAYER ١٩٨٨، FAO ١٩٧٩). وبغض النظر عن نقاط ضعفها الداخلى والهيكل (مثل الجمود والافتقار إلى الديمقراطية والفساد، فإنها تواجه عوائق خطيرة فى شكل سياسات سعرية غير مواتية بالنسبة لمنتجاتها، أو تواجه المنافسة من جانب المشروعات المستقلة (سواء كانت محلية أو دولية)، أو تواجه تقلبات عامة فى السوق. من أجل الحفاظ على التنافسية، فإنها تحتاج إلى أن تعمل وفقا لنظام النشاط التجارى، ولكن هذا قد يضر بجزء كبير من العناصر الأقل حظا من أعضائها. وتواجه التعاونيات - التى توجه منتجاتها للسوق العالمى - تحديات تنافسية أكثر حدة.

والجدير بالذكر أن ضغوط السوق والمنافسة الشديدة سوف يدفعان الكثير من الجمعيات التعاونية الى تبنى مبادئ تتفق مع الخطوط الرأسمالية. بيد أن هذا غالبا مايجبرها على التخلى عن بعض من أهدافها الأصلية، خاصة تلك المتعلقة بالرفاهة الاجتماعية. وباختصار، فإن التعاونيات تواجه أزمة مريرة فى الواقع القاسى للمنافسة الاقتصادية، إذ يتم التضحية بالعدالة مقابل الكفاءة ويسود عادة قانون العقاب الرأسمالى.

و- المنظمات غير الحكومية (NGOS)

يوجد أكثر من خمس آلاف منظمة غير حكومية فى أفريقيا جنوب الصحراء، ولربما يكون نحو الربع منها محليا أو أفريقيا. وغالبية تلك المنظمات يكون مقرها الحضر، على الرغم من أنها كلها تقريبا تعمل أساسا بالأنشطة المتعلقة بالتنمية الريفية. وقد تكون المنظمات غير الحكومية والتى يقع مقرها فى الريف هى امتداد للمنظمات الريفية متعددة الأغراض، أو وحدات مستقلة صغيرة تعمل مع منظمات الفلاحين و/أو هيئات أخرى ذات صلة بالريف. وأهم وظائف تلك المنظمات هو منح الخبرة العملية والمدخلات للفلاحين الأفراد أو للمجموعات الأولية، وتشجيع الحفاظ على الموارد، ومساعدة النساء (سواء كن فرادى أو من خلال مجموعات). (انظر FAO ١٩٨٩ - ٢-٥، OECD ١٩٨٨).

ويعطى أصل هذه المنظمات انطباعات تتعلق ببواعثها وأيديولوجيتها ومجالات أنشطتها. وقد يعد المرء تلك المنظمات ذات الطابع الدينى أو الطائفى من قبيل المنظمات غير الحكومية. وقد يصدق هذا على تلك المنظمات التى يديرها بشكل مباشر أو تسودها مؤسسات دينية. نجد ذلك فى بعض الدول مثل " كينيا " و"رواندا"، حيث ثمة تاريخ طويل للنشاط الانجيلى التبشيرى النشط، وحيث يكون الدافع الأساسى للمنظمات غير الحكومية دينيا. وحتى فى أثيوبيا، حيث لا تشجع الدولة الأنشطة الدينية، نجد أن أكثر من نصف المنظمات غير الحكومية التى يتم تسجيلها حاليا لها ارتباطات دينية. كما يتم أيضا إنشاء الكثير من المنظمات غير الحكومية الإسلامية فى الدول الأفريقية الإسلامية.

ويعد النمو الكمى السريع للمنظمات غير الحكومية الأفريقية منذ السبعينيات علامة صحية تستحق التقدير، وفى الوقت نفسه تثير الخشية، حيث قد أتيحت فرص لأنشطة الجماعات الأولية من قبل أفراد معنيين أو جماعات متخصصة، وذلك إبان الأزمة فى العقدين الفائتين.

ومن هنا فالمنظمات ذات الطابع الدينى هى الأكثر وجودا. لكن يلاحظ أن عددا كبيرا منها كان موجودا من قبل، نظرا للشهرة التى يمكن أن تضفيها على أعضائها، أو لوجود مصالح طائفية ضيقة (مثل التبشير بدين جديد أو بمعتقد جديد) ، أو لإتاحة المال الكافى.

هذا ، ومن الصعب قياس أداء المنظمات غير الحكومية، حيث لاتتاح معلومات كافية عنها ، كما أنه ليس ثمة معيار موضوعى لقياس مثل هذا الأداء. وفيما يلى نقدم قائمة مفيدة للاختبار على النحو التالى :

- هل المنظمات غير الحكومية تشجع وتشيع ديمقراطية النشاط التنموى؟
- هل يعد استمرار المشروعات بالجهود الذاتية للمستفيدين، عنصرا هاما لخططها ولأهدافها ؟
- هل تقدم تلك المنظمات حلولا محلية للمشكلات؟ أو هل تطرق بوعى المعرفة المتاحة وحيزة المجتمعات محل الدراسة؟

ويعد هذا السؤال الأخير هاما لأنه كما أظهرت حركة NAAN ، فإن الإبداع والمعرفة المحلية هما عنصران أساسيان للنجاح، بينما مجرد التقليد للنماذج الغربية لابد وأن يؤدى إلى الفشل.

وبالإضافة إلى ماسبق ذكره، فإن التعاون الإقليمى يعد مجالا واعدا يمكن فيه للمنظمات غير الحكومية أن تلعب دورا هاما. ذلك لأن المشكلات

المألوفة وموضوعات التنمية يمكن معالجتها بكفاءة على أساس إقليمى من خلال الجهود المشتركة للمنظمات غير الحكومية فى الإقليم محل الدراسة، ويعد هذا النوع من التعاون ملائما بشكل خاص فى معالجة بعض المشكلات المعروفة مثل أزمة البيئة، والاستخدام المشترك للموارد (الأنهار- البحيرات ... الخ) وحماية البيئة.

ز- منظمات المزارعين Farmers Organization

١- روابط الفلاحين Peasant Association

وهى منظمات رسمية ومهيكلة وغالبا ماتكون ذات تنظيم هرمى. وهى موجودة فى كثير من الدول الأفريقية. وبينما يوجد الكثير منها فى إطار فوقى قومى، فإن البعض الآخر منها تقتصر على ناحية أو إقليم. وفى بعض الدول، فإن تلك المنظمات تكون ضعيفة بينما تكون فعالة فى البعض الآخر. وفى حالات كثيرة، نجد منظمات المزارعين إما تدار بواسطة الدولة مباشرة، أو تكون تابعة لها بشكل غير مباشر انظر FAO ١٩٧٩) والمنظمات الأكثر استقلالية تكون قادرة على أن تلعب أدوارا هامة فى الإنتاج الزراعى (.١٩٩٠ ،١٩٨٦ Bratton) هذا من بين منظمات المزارعين (تعرف منظمات المزارعين الرئيسية باسم المنظمة القومية للمزارعين فى دولة ×).

كماتوجد نواد للشباب، والجمعيات الزراعية، واتحادات النساء الريفيات، ومنظمات العاملين السابقين ونحو ذلك. ويلاحظ أن الكثير من تلك المنظمات تقيمها الدولة وترعاها.

هذا وتميل مجموعات المزارعين إلى أن تكون أكثر فاعلية ومشاركة على المستويات الأدنى للمنظمات، أى على مستوى المزرعة أو القرية. وفى بعض

الأحيان، فإن مثل هذا الاتجاه نحو الفاعلية، قد يؤدى إلى الانخراط فى تيارات معارضة عنيفة ومباشرة، فى مواجهة السياسات غير المرغوب فيها أو فى مواجهة الظلم الاقتصادى. وهذا ماقد حدث فى هبات الفلاحين فى أبيدان فى نهاية الستينيات { انظر وليامز WLLIAMS، (١٩٧٤) وكل من بير ووليامز WILLIAMS, BEER ١٩٧٥}.

وخير أمثلة لمنظمات المزارعين التى تعانى من الاحتضار، والتى تحتكر الدولة إدارتها، هى منظمات الفلاحين فى أثيوبيا. ذلك أن الحكومة العسكرية التى استولت على السلطة من النظام القديم، قد وافقت على إقامة منظمات الفلاحين كجزء من الإصلاح الزراعى فى عام ١٩٧٥. وكانت تلك المنظمات تؤسس فى بداية الأمر على مستوى المزرعة والناحية، وكانت مهمتها هى تنفيذ الإصلاح الزراعى، فضلا عن إدارة شئون المجتمع المحلى الضيق بصفة عامة، وذلك فى شكل خشن من أشكال الحكم الذاتى المحلى. وكانت قيادة تلك المنظمات يتم انتخابها بحرية وبديمقراطية بواسطة الأفراد البالغين فى المجتمع المحلى. ومهما يكن الأمر، فلم يمض وقت طويل على تأسيس هذه المنظمات، حتى سطت عليها السلطات، واعتبرتها من بين الأجهزة الثورية الجديدة للسلطة. ومنذ ذلك الحين، غدت تلك المنظمات اليد الطولى للدولة، استخدمتها فى جباية الضرائب، وفى المحافظة على القانون والنظام، وكقنوات توصيل لأوامر ولتعليمات الحكومة إلى الفلاحين. وتفشت مظاهر البيروقراطية واضحة فى هذه المنظمات، بحيث أضحت كل منظمة منها جزءا من هذا الهيكل الهرمى المتدرج، والتى تقف على قمته، هيئة قومية بالعاصمة { انظر رهماتو RAHMATO ١٩٨٥} .

وتجدر الإشارة إلى أن الفقراء والأقل تميزا لم يتم جذبهم أو لم يتم إعطاؤهم الفرصة للمشاركة فى الهياكل الرسمية مثل منظمات الفلاحين. وحول هذا الصدد، تختلف الآراء حول ماهية القوى الاجتماعية الأكثر تمثيلا فى مثل هذه المنظمات الرسمية. فيزعم { براتون BRATTON ١٩٨٦ ص ٣٧٣} أن الفلاح المتوسط هو القوة الأولى فى منظمات المزارعين، بينما يعتقد آخرون بأن الصفوات الريفية هى القوة المسيطرة { انظر الفاو } ومع ذلك فإننى أشعر أن الموضوع أكبر من ذلك بكثير. ذلك أن المشاركة الفعالة للفئات الريفية المختلفة فى المنظمات الأولية، إنما تعتمد على الأمور التالية:

أ- وضع المنظمة : أى ما إذا كانت مستقلة أم تدار بواسطة قوى من خارجها.

ب- طبيعة الأنشطة التى تقوم بها، أى ما إذا كانت تعمل فى ميدان توليد الموارد و/أو التوزيع.

ج- ما إذا كان الغرض الرئيسى منها هو الدعم الذاتى والتعاون المتبادل على المستوى الأولى.

ويظهر من واقع الشواهد المتاحة أن الصفوات الريفية ممثلة بقوة، فى تلك المنظمات التى تعمل فى مجال توليد الموارد والتوزيع.

٢- *مجموعات العمل الريفية*

غالبا ماتكون النقابات العمالية الأفريقية حضرية من حيث مقارها وحتى فى توجهاتها. وثمة محاولات قليلة لمد الأنشطة النقابية إلى الأرياف، حيث لايوجد نقابات فلاحية فيما عدا استثناءات قليلة. ويشير المسح الذى أجرته منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة FAO عن المنظمات الريفية فى

خمسة أقطار أفريقية، إلى أن ثمة نشاطا نقابيا فلاحيا فى كينيا فقط ١٩٧٩ - ص ٧٤ ولاشك فى أن العمال الزراعين والريفيين العاطلين يجدر أن يكونوا أهدافا أولى للمنظمين النقابيين ، إلا أنه لأسباب مختلفة، لم يجذب ذلك أنظار هؤلاء المنظمين النقابيين.

ح- الجماعات السرية:

قد يعترض القراء على تضمين هذا الموضوع هنا، على أساس أنه غير ملائم وغير ذى علاقة، وأيضا لا تتوفر عنه سوى معلومات محدودة. ولعل النقطة الأخيرة أن تكون صحيحة، بينما تعد الأولى قابلة للنقاش. ولقد وجدت دراسة واحدة فقط عن الجماعات السرية فى غرب أفريقيا ، وهى دراسة قديمة { انظر ١٩٢٩ Butt Thompson كما أن هذا النوع من التحليل الذى قام به Chesneaux عن الجماعات الصينية السرية، غير وارد فى حالتنا هذه. والجماعات السرية هذه، وأيضا بعض أنواع من مجموعات خاصة بالحماية الأمنية (انظر ١٩٨٦ Head }، إن هى إلا صور من الحياة الجماعية فى الريف الأفريقى { على الرغم من عدم شيوعها بشكل مؤكد}، وهى تنعكس على نحو تناقضى فى صور من الاحتجاج الشخصى، أو البحث عن الهوية والأمن.

ولقد يروق ماتتسم به هذه الجماعات من تقنين للسلوك، وانضباط وتماسك، نسبة عالية من الناس فى المجتمع التقليدى، بيد أن سرية هذه الجماعات تستبعد الجميع فيما عدا حفنا قليلة من نطاقها. وقد حاول بعض المراقبين اختراق هذه الجماعات عن طريق شهود دورى لطقوس ولاحتفاليات مثل هذه الجماعات، بينما تجنب آخرون هذه الجماعات على أساس أن ماهو

سرى فهو شرير أو مشئوم بلا جدال. وأعتقد أن البحث الجاد حول هذا الموضوع قد يؤدى إلى نتائج مثمرة.

ط- المنظمات السياسية:

ليس من بين أهداف هذه الدراسة التعرض للحركات السياسية (أو الاجتماعية)، قد غطتها مشروعات بحثية سابقة من مشروعات CODESRIA [٤]

ومهما يكن الأمر، فأود أن أورد بعض التعليقات حول ما اعتبره ثغرة فى هذا الميدان.

فعلى العكس من أمريكا اللاتينية أو آسيا، فإن حركات وثورات الفلاحين فى أفريقيا تعد قليلة، ولكن حتى هذا العدد القليل لم يكن موضوعا للبحث من جانب الدارسين الأفارقة. ولعل الأعمال العلمية، الجيدة والمعروفة عن الحركات الثورية الواسعة النطاق (Ranger ١٩٨٥) أو عن صور الكفاح المحلية (Bundy , Beianart ١٩٨٧) ، لم يقم بهذه الأعمال العلمية باحثون أفارقة، بل باحثون من خارج القارة.

ولعل اهتماماتى الخاصة تتركز حول الكفاح الخفى (على حد قول Bundy , Beinart)، والذى يجرى فى الريف الأفريقى فى العقدين أو الثلاثة الماضية - صور من الكفاح الخفى حول الأرض، الإنتاج، فائض قيمة العمل الفلاحى ونحو ذلك. وكل هذه الصور الكفاحية الخفية لم تدرس ولم يثر النقاش حولها. وقد عبرت المعارضة الفلاحية- على المستويات المصغرة- عن سياستها فى عدد من صور عبقرية متنوعة: صور الدين الشعبى، الإيمان بالعصر الألفى السعيد* ... الخ. ولعل هذا أن يضم،

بعبارة أخرى، الممارسات المتغيرة والعديدة فى الحياة اليومية. ولاشك فى أن هذه الصور الكفاحية خفية وغير مرئية.

قضايا للنقاش

لعل هذا المسح الوجيز لمختلف أشكال الحياة الترابطية فى الريف الأفريقى، أن يسيج بنقاش قصير لبعض القضايا فى خطوطها العريضة، وببعض المشاكل البحثية التى تدرس فيمابعد.

وكما ذكر آنفا، فإن الهياكل الأولية بالريف الأفريقى، يمكن أن تدخل ضمن مجموعتين عريضتين، الرسمية وغير الرسمية. وليس هذا فقط مجرد مشروع ملائم للتصنيف، بقدر ماهو أمر يوحى باختلافات فارقة فى عدد من المجالات فى التطبيق. وكقاعدة عامة، فإن الهياكل غير رسمية لايحتمل أن تسيطر عليها الدولة، كما أنها كفؤة وأكثر مرونة نسبيا وهى أيضا أكثر انفتاحا. وعلى العكس من هذا، فإن عددا كبيرا من المنظمات الرسمية يقع تحت سيطرة الدولة، ويتسم بعدم الكفاءة. أما من حيث المهارات والقدرات التقنية، فإن نوعية القيادات فى المنظمات الرسمية أعلى منها فى تلك غير الرسمية. وبعامة، فهذه الأخيرة (غير الرسمية) أقل من الأولى (الرسمية) سوء فى الإدارة كما هى أقل فسادا منها أيضا. هذه القضية لم تناقش بجدية فى الأدبيات.

ولقد حاول لفين ١٩٨٨ { LEVIN } أن يبرهن على أن مشكلة إساءة استخدام السلطة فى المنظمات التقليدية لهى أقل خطورة منها فى المنظمات العصرية. ولقد عزا ذلك إلى حقيقة سيادة روح الثقة المتبادلة والولاء الجمعى فى المنظمات التقليدية. وليس هذا إلا تفسير جزئى، فهذه القضية-

كما تبدو لى- أكثر تعقيدا.

ويجدر بالذكر، أن بعض المنظمات غير الرسمية أو التقليدية لاتوجد قيادة بالمعنى المعتاد، وقد يكون شخص أو أشخاص بدلا من ذلك بمثابة من ينظر إليه أو إليهم للاستئناس بالرأى. وعلى سبيل المثال، فإن كثيرا من جمعيات الادخار والقروض تعمل بواسطة أمين فقط (بحيث يتولى جمع المدخرات وتسليمها فى كل جلسة)، ويعمل كموظف. ويلاحظ فى حالة وجود موظفين، فيجرى اختيارهم لا على أساس تنافسى بل على أساس أوضاعهم وأقدارهم بالمجتمع المحلى. ولعل هذا- فى أحيان كثيرة- أن يمنح الأغنياء والموسرين وضعا أفضل، بيد أن الأمر ليس كذلك دائما.

وتعيش المجتمعات المحلية هذه بمسحة نصيب عرقى أو نظام للقيم. ولهذه القيم وظيفة اندماجية، كما أنها تستخدم كمعيار لاستحقاق الفرد لعضوية الجماعة. فالفرد الذى يتكرر منه الخروج على هذه القيم ينبذ، وفى مجتمع حيث يعتمد كل فرد على كل فرد آخر، فالنبذ صورة قاسية للعقاب. ويجهد القادة أنفسهم للمحافظة على سمعتهم الطيبة، ولتحقيق توقعات مواطنيهم منهم. ويؤدى الأفراد التزاماتهم لأن هذا حق أن يفعلوا ذلك، وأيضا لأن هذا عنصر من عناصر المصلحة الذاتية. وقد يفسر هذا لماذا تخلو الجمعيات التقليدية للادخار والقروض وجمعيات الرفاهة (حيث تتناول كميات كبيرة من النقود)، من الفساد ومن سوء الإدارة، بينما تتسع ثقوب الفساد وسوء الإدارة فى المنظمات المقامة على نمط عصرى.

حقيقة- وهذا يوحى تماما- أن أعضاء المجتمع المحلى أنفسهم والذين يشاركون فى نوعى المنظمات التقليدية والحديثة، يبدون اتجاهات متباينة

كل منهما إزاء الآخر. وعلى سبيل المثال، فالفلاحون فى أثيوبيا أعضاء فى كل من الروابط الفلاحية التى تخضع لسيطرة الدولة، كما هم أعضاء فى منظمات تقليدية كجمعيات الدفن. وبينما الجمعيات الأخيرة ليس بها ثمة فساد وتدار جيدا، فإن الأولى (أى المنظمات الحديثة) مبتلاة بسوء الإدارة والاختلاسات.

ولقد سبق أن ألمحنا إلى أن تقوية المجتمع المدنى من خلال الأنظمة الأولية لهو شرط مسبق لإشاعة الديمقراطية فى المجتمعات الأفريقية. وثمة تطورات قد تشير إلى بزوغ اهتمام مدنى متزايد، وبالمجتمع المدنى فى مقابل الدولة. ونذكر فيما يلى بعض هذه المؤشرات:

أ- نمو وتنوع المنظمات الأولية مع قواعد عريضةي للعضوية.

ب- إحساس أكبر بالمسئولية بين أعضاء هذه المنظمات(يقاس بالانتظام فى حضور الاجتماعات، والتداخل فى شئون المنظمات ... الخ)

ج- العلاقات مع المنظمات الأخرى داخل وخارج المجتمع.

ولعل الحصول على المعلومات، والتعليم الأساسى، أن يكونا عنصرين أساسين فى هذا المقام. وعندى أن وسائل الاتصال الجمعى التى تديرها الدولة هى على الدوام مصادر للمعلومات المغلوطة.

فى القيود:

إن إحياء الهياكل الأولية لمساعدتها فى أن تلعب دورا مركزيا فى عملية الدمقرطة لهو هدف جدير بالاعتبار. وثمة العديد من المشاكل المعقدة يجدر التغلب عليها قبل أن يتحقق هذا الهدف. ولعل إزاحة الدولة، مع الأخذ فى الاعتبار الإرهاصات التى تحدث حاليا ببعض الدول فى هذا الاتجاه، لن

يكون أمرا ميسورا، كما أن إحلال الأنظمة الشعبية مكان الدولة سيكون من الصعوبة بمكان. فالإقرار اللانقدى لبعض المتخصصين فى الدراسات الأفريقية للمنظمات الشعبية بما فى ذلك المنظمات غير الحكومية[على سبيل المثال: براتون BRATTON } أو الحماس الذى تبديه الجهات المانحة حيال معانقة قضيتها { على سبيل المثال منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة FAO}، كل هذا سبب كاف للتخوف. كما حدث تماما فى الخمسينيات وفى الستينيات، من أن موضوع التنمية وما أحاط بذلك من بطانة أكاديمية ، اندفعوا نحو الإعلاء من شأن فكرة لم تختبر، فقط بسبب أن المشاركة الشعبية غدت البدعة الجديدة والأثيرة لدى الجميع، محافظين أو ليبراليين أو راديكاليين على حد سواء.

وتحتوى منظمات الفلاحين على إمكانات هائلة، غير أنها تعانى من قيود واسعة التنوع ومواطن ضعف عديدة. ولذا، فإن إحياء الهياكل الشعبية يتطلب التعرف على هذه القيود والتعامل معها. وجدير بالتنويه أن أعمالا علمية كثيرة حول الموضوع فى السياق الأفريقى تتجاهل العقبات الخطيرة التى تكتنف هذا السبيل، على الأصعدة السياسية والاجتماعية والثقافية. وعلى سبيل المثال، فإن نوع الدراسة الشاملة لإمكانات وحدود المنظمات الشعبية فى تايلاند والتى قدمها. تورتون TURTON ١٩٨٧، مايزال نوعا من الدراسات يعوزنا فى حالتنا هذه .

وبعامة، فإن منظمات الفلاحين كيانات صغيرة ومشتتة التوزيع، وتنقصها القدرة على الضغط أو التأثير لتغيير دفة القرارات السياسية أو تلك التنموية فى صالحها. وخلا بعض المنظمات الأكبر والأكثر رسمية، فإن

العلاقات بين المنظمات غائبة. وكما ذكر آنفا، فإن معظم المجموعات الريفية تعمل على نحو أفضل طالما أنها غير مهيكلة وغير رسمية. فالتنوع قوة، لكنه يمكن أن يمثل ضعفا إذا كان يعنى كما من الوحدات المنفصلة التى تعمل فى عزلة.

وزيادة على ذلك، فإن ثمة تنافسا دوما من أجل الموارد النادرة، ويسود المنظمات التنافس على أساس مصالح طبقية. وبعض هذا التنافس تتلاعب به قوى خارجية من أجل مصالحها. فقد ينظر إلى نقابة تضم مستخدمى المياه من أغنياء الفلاحين بامتعاض من جانب تعاونية تضم فلاحين فقراء، وذلك لمجموعة من الأسباب. وقد تعمد تعاونيات مدعمة من جانب الدولة إلى تجنيب موارد تعد حيوية لجمعيات تقليدية. ولا مشاحة فى أن التنوع والتنافس يؤديان إلى التعددية، غير أنهما- أيضا- قد يتسببان فى الصراع والانقسام.

ولكى تستطيع الهياكل الريفية أن تدير بنجاح مشروعات تنموية- مهما كان حجمها صغيرا- فإن بعضا من الإدارة والتخطيط ضروريان. فالمشروعات المتوسطة إلى الكبيرة، لايمكن أن تدار بدون مستوى أدنى من المهارات الإدارية والمالية والفنية. وكما أسلفنا فإن تحديث المنظمات التقليدية مسألة تكتنفها الصعوبات. وقد تؤدى الفترات الانتقالية بين مرحلة وأخرى، والتى قد تطول، إلى خبرات غير صحية. وعلى العكس، فإن الهياكل الشعبية ستظل غير فعالة كمحفز للقوى الفلاحية حتى تغدو على المستوى التنظيمى أكثر تماسكا وأكثر مرونة.

ولسوف تركز المناقشة التالية على بعض القيود ذات الدلالة التى طالما

تواجهها دائما الهياكل الريفية، والتى هى تعد مسئولة عن ضعف هذه الهياكل ومحدوديتها. وليس إيراد هذه القيود جامعا مانعا، بل هى جزئية- هنا- لتنشيط المناقشة والبحث.

تعليقات قليلة تتسم بالعمومية:

لعل أصل المنظمات الريفية أن يكون موضوعا هاما للبحث. وقد يحاج بأن الدينامية الأصيلة فى الهياكل الريفية هى مشروطة بأصل هذه الهياكل، والأغراض الأصلية والفضاء السياسى المتاح لها فى مقابل القوى الخارجية. ولعل هذا أن يكون مجالا لكل من التاريخ الريفى وعلم الاجتماع الريفى.

وقد يكون تكوين المنظمات الفلاحية من قبيل القيود، كما قد يكون من قبيل الإمكانات. هل تكون مثل هذه المنظمات متجانسة أو غير متجانسة؟ هل تقوم على أساس طبقة واحدة أم تكون متعددة الطبقات؟ هل تقوم على روابط عرقية، أو عشائرية، أو دينية؟ وإذ كان الأمر كذلك، فهل ينمى هذا الاستيطان أو الاتجاه إلى الخارج ؟ وكذا هل ينمى الميل إلى التجميع أو إلى التجنيب؟ وغالبا مايجد المرء أن الهياكل المتجانسة هى أكثر تماسكا وأكثر مرونة، بيد أنها فى الوقت نفسه أكثر توجها نحو المثالية. ولا يتسنى أن ينسجم الهدف الأكبر فى التنمية بالمشاركة مع التفاعلات المحدودة الضيقة الأفق.

وفيما يتعلق بالديمقراطية من الداخل أو الاستقلال التنظيمى، فإن الأسئلة ذات العلاقة تكون كالتالى: هل ينتخب القادة أم أنهم يعينون من خلال الطرق التقليدية؟ وإذ كان الأمر كذلك، فهل هم يمثلون مصالح العناصر المسيطرة ؟ إن الصور التقليدية فى اختيار القادة ليست بحسب الأصل غير

ديمقراطية، ولكنها تغدو كذلك إذا راعت مصالح الملاك والأغنياء أو أية مصالح قطاعية أخرى. وأبعد من ذلك، فهل موظفو الدولة ممثلون أو متداخلون فى المنظمة أو عملية اتخاذ القرار.

ولعل المرء أن يميز بين شكلين من القيود التى تواجه متنظمات الفلاحين :

أ- قيود يثيرها تدخل أو سيطرة قوى خارجية. وب- قيود تثيرها الحدود الأصيلة للمنظمات نفسها. الأولى تتضمن مايمكن أن يسمى بالمحظورات الرسمية وغير الرسمية.

وثمة مجموعة واسعة من القيود الرسمية على الهياكل الأولية بريف أفريقيا. وقد تتضمن هذه محظورات قانونية صريحة. فالمنظمات المستقلة غير مسموح بها. ولقد كان هذا هو الحال، على سبيل المثال، فى كثير من الدول الأفريقية (الراديكالية)، التى فرضت حظرا على أى منظمات خارج الأحزاب المدعمة بالدولة والمنظمات الاجتماعية. وفى حالات أخرى، فإن القانون لايحظر- تحديدا- الهياكل المستقلة، بيد أن ماتنص عليه القوانين وماهو مسموح به فى الممارسة أمران مختلفان.

وأكثر من هذا، فإن النفقات المالية المانعة فى شكل رسوم التسجيل العالمية، والضرائب المرتفعة على الأصول الرأسمالية...الخ، لما يمكن إدراجه فى هذا الصدد. وأيضا تجدر الإشارة إلى العقبات البيروقراطية للحصول على تسجيل أو للحصول على السماح بالنشاط. وبالطبع فإن تفاصيل وتعقيدات القيود الرسمية لما يختلف من قطر لآخر.

فعندما تستشعر الدولة أن ثمة تهديدات لقوتها ولسياساتها فى المناطق الريفية- وقد تكون هذه التهديدات حقيقية أو متوهمة- فإنها تلجأ إلى

أشكال مباشرة أو غير مباشرة من الضبط الاجتماعى. وتقوم بذلك القوات المسلحة، أو الهيئات شبه المسلحة من خلال صور الرقابة الصريحة والتخابر أو التهديد. وقد تتمثل الصور غير المباشرة فى الضبط الاجتماعى فى إساءة السمعة، والاتهامات الكاذبة، وتلطيخ سمعة المنظمات الفلاحية (أو قياداتها) ، سواء بواسطة عملاء الدولة الريفيين أو أشخاص يدعون العلاقة مع الدولة. وفى الحالة الأخيرة، فقد يكونون من العناصر المالكة أو من بين السلطات التقليدية التى ترغب فى الحفاظ على سيطرتها ونفوذها على الفلاحين.

والقيود غير الرسمية عديدة، ومن ثم نكتفى بذكر القليل منها. ومن عادة الدولة أو الهيئات الحزبية التدخل فى أنشطة المنظمات الحزبية، وبخاصة فى حالة ما إذا كانت من النمط المهيكل. ويأخذ هذا غالبا شكل المناورة مع المنظمات لفترة من الوقت. وفى بعض الأحيان، فإنها- أى الدولة أو الهيئات الحزبية - تفيد من الضعف الذى قد ينتاب مواقف قيادات المنظمات، الذين قد يكونوا قد استخدموها للحصول على مكاسب شخصية، كما قد تعمد الدولة إلى إذكاء روح التنافس بين المنظمات بعضها وبعض لإضعافها، أو لإقامة منظمات تابعة للدولة لتكون لها معبرا نحو المجتمع المحلى. ففى بوتسوانا، على سبيل المثال، أقامت الدولة جمعيات للدفن لتنافس الجمعيات الشعبية، غير أن النتيجة كانت مخيبة للآمال، لأن الجمعيات الناشئة لم تكن نشطة مثل تلك القديمة { انظر فورتمان، FORT-MANN ١٩٨٦ ص . ٤٧}.

وتتضمن العقبات غير الرسمية الأخرى، التلاعب بالاختلافات العرقية

أو الدينية، وتعاون القيادات مع الحزب وهياكل الدولة، وإجراء المفاضلة فى المعاملة بتمييز بعض المنظمات وإهمال البعض الآخر وهلم جرا. ومساو لهذا فى الأهمية تلك القيود الناجمة عن قصور فى منظمات الفلاحين ذاتها. وجدير بالذكر الهدف الأول والذى يسبق أى هدف آخر، والذى تتغياه منظمات الفلاحين، هو القيام بالخدمات وتقوية التضامن. وإذا حكمنا هذا المعيار لوحده، فإن الكثير من الجمعيات لايمكن أن تخطئه. وماسوف نناقشه من أوجه قصور فيما يلى، ينجم من البنية الثقافية والاجتماعية التى تعمل فيها الهياكل الأولية. وعلى هذا فمناقشة أوجه القصور المتعلقة بالمنظمات، هى فى الوقت نفسه نقد للممارسات الاجتماعية والثقافية.

وتنقسم القيود التى سوف نتناولها -هنا- إلى نمطين :

أ- تلك التى تفرض حدوداً على الديمقراطية داخل المنظمة، وتحول دون المشاركة الزوسع والأكثر نشاطاً، وبخاصة إزاء الفقراء والمحرومين.

ب- تلك التى تمنع المنظمات من أن تلعب دورا أكثر نشاطا فى المجتمع.

١- فثمة قيود خطيرة ناجمة من طبيعة علاقات الملكية فى المجتمع الريفى. فالمنظمات عبر الطبقية والتى تضم ملاكا زراعيين كباراً، ومزارعين ممن يملكون أراضٍ أقل، ومستأجرين وعمالا مأجورين، مثل هذه المنظمات يحتمل فى الغالب أن تسيطر عليها الطبقات العليا. ولن يكون للفقراء والمحرومين صوت فى اتخاذ القرار. وأبعد من هذا، فإن رسوم العضوية الباهظة، التى تضم المنظمات، وأيضا العضوية الناقصة، كل هذا لما يحول دون مشاركة الطبقات الدنيا .

٢- وثمة قيود ناجمة عن تنظيم الإنتاج (على سبيل المثال، العمالة

المكثفة على مدار العام فى مقابل العمالة الموسمية)، وطبيعة النشاط الإنتاجى ذاته (على سبيل المثال، المزارعة، العمالة بأجر أو العمالة المهاجرة، الرعى ... الخ)، كل هذا واضح للعيان مدى الحاجة إلى فهمه بشكل أفضل. وسوف يتأثر نشاط المنظمات على نحو سلبى بمتطلبات الإنتاج وبنوعية العمل. وهنا مرة أخرى ، فإن الفقراء يخسرون أكثر من غيرهم، فهم لايملكون كثيرا من الوقت، وأيضا هناك انشغالهم الدائم فى جملة عديدة من الأعمال، لزيادة دخولهم.

٣- وتعوق المنظمات -بصفة عامة- بسبب آليات اجتماعية وعرقية ودينية ومهنية وأخرى تتعلق بالتفرقة بين الذكورة والأنوثة. ومن هنا فالديمقراطية الداخلية والمشاركة تحدد أو تشل بالتمييز القائم على هذا كله، وتبدى علاقات غير متساوية ناجمة عن هذه الآليات.

٤- وبعض أنماط محددة من المنظمات هى مغلقة بحسب طبيعتها. وغالبا ماتكون المنظمات الدينية أو الجمعيات السرية، من بين القادة أو يختارون مدى الحياة بطرق تقليدية. وحتى على مستوى الدولة، ثمة أصحاب سلطان لمدى الحياة(على سبيل المثال، موبوتو MOBUTU وباندا BANDA)، وعلى هذا فثمة قادة لمدى الحياة فى منظمات المجتمع المحلى .

٥- كما أن ثمة قيودا عديدة ومتنوعة، ناجمة عن الاتجاهات الثقافية أو المعتقدات ، والتى نذكر من بينها فيمايلى مايتعلق بالأكبر سنا، وأيضا حيال القادة التقليديين أو الدينيين، مثل إهمال شأن الفقير فى حضور الغنى، واستبعاد النساء، والقيود المفروضة على الشبان لدى المناقشات

العامة. وفى العديد من الثقافات الريفية، فليس من السليم أن تدحض مقولات الأعضاء الكبار (فى العمر أو فى المكانة) فى المجتمع المحلى.

٦- كما قد لاتسمح التقاليد أو الدين للنساء بالظهور علنا (سواء مع بعضهن البعض أو فى مجموعات مختلطة) ، وقد تمنعهن من الحديث علنا أو من مخالفة الرجال. وأكثر من هذا، فإن أعباء رعاية الأطفال والأعمال المنزلية، لاتترك لهن سوى وقت محدود للمشاركة فى الأنشطة المدنية.

٧- كما تنشأ بعض القيود لدى العمل فى ظل نقص فى المواد، حيث يشل هذا النقص أعمال منظمات العون الذاتى ومنظمات تنمية المجتمع المحلى. وهذا لما يدعو إلى تدخل من الخارج يفقد مثل هذه المنظمات الاستقلال.

٨- وواضح تماما، أن نقص السبل إلى المعلومات يعد محددا خطيرا. وقد يضاف أنه كلما انداحت المعلومات إلى المنظمات، تتوفر معرفة أفضل عن الآليات التى تلجأ إليها الحكومة فى اتخاذ القرار، وأيضا عن بدائل السياسات.

٩- ولعل النقص فى بعض المهارات الأساسية، مثل القراءة والكتابة والقدرات الحسابية، ومعرفة أصول الإدارة، لعل هذا أن يشكل عقبات خطيرة. وقد يلجئ هذا كله المنظمات إلى أن تغدو عالة على تكنوقراط من خارجها وأيضا على بعض ذوى المهارات. ولاشك فى أن الفلاحين ممن ترتفع فيهم معدلات القراءة والكتابة لديهم فرصا أفضل فى تشكيل منظماتهم من غيرهم ممن تنخفض بينهم هذه المعدلات.

١٠- وأخيرا، فإن ثمة قيودا يفرضها الموقع والمقار، فالقرى المستقرة

مكانيا تشجع الأنشطة ذات العلاقة بالمنظمات، بعكس الحال حيث يحدث تشتت سكاني. وفى المناطق التى تعانى من مواصلات رديئة، وحيث تبعد عن الهيئات الخدمية، والمراكز الحضرية وموارد الدعم، فإنها تحرم من مزايا عديدة.

ولعل كل هذه الأوجه من القصور، والتى يمكن رصيد المزيد منها، أن تحذرنا من الدفاع المتهور عن الهياكل الريفية كبديل لصور التنمية المحلية والحكم المحلى. حقيقى أن بعض المنظمات الأكثر دينامية والأكثر خبرة، لقادرة على تحمل مسئوليات أكبر مما تتحمل فى الوقت الراهن، بيد أن غالبية منظمات الفلاحين، عليها أن تجرى تغييرات لها وزنها قبل أن تقدر على النهوض بأعباء أكبر اجتماعيا وسياسيا.

خاتمة

هنا سنشير فقط بإيجاز إلى بعض مواضع النقاش والبحث. ومعظم ماسيرد قد ناقشناه من قبل.

وسنعدد - فيما يلى- بعض الأسئلة الأساسية التى تتعلق بمنظمات الفلاحين، والتى يجدر أن تثار بإلحاح :

ماذا تفعل هذه المنظمات على المستوى الأولى؟ كيف تتسم بالنشاط وبالإقدام؟ وغنى عن البيان، أن على المرء أن يمتلك معيارا موضوعيا للقياس لدى تقويم الأداء.

هل قدمت هذه المنظمات مايتيح مواجهة الحاجات الأساسية لأعضائها؟

وهل الأعضاء راضون عن ذلك؟ وهنا من الطبيعى أن يثور سؤال، عن ماهية الأعضاء؟ وهو سؤال مركزى.

كيف يشارك الأعضاء بجدية فى الأنشطة فى اتخاذ القرار؟ كيف يبدو اتخاذ القرار والهياكل القيادية؟ ماهو وضع الفقراء والمحرومين...الخ.

ولعل الجوانب الشكلية فى المنظمات مثل الأهداف والأوضاع القانونية، لعل هذا ألا يركز عليه لحساب التركيز على أنشطة المنظمات وعلاقات التفاعل بين الأعضاء وغيرهم. ويجد المرء غالبا أن الأهداف المعلنة للهياكل الرسمية هى أكثر طموحا من واقع قدراتها على الفعل. وتجرى المنظمات بعض التغييرات، بيد أنه فى ظروف الريف، قد تبدو هذه التغييرات فاترة أو غير مرئية للمراقبين من الخارج.

ويعوزنا فى الوقت الراهن معرفة دقيقة عن مدى وتنوع المنظمات

الأساسية فى المناطق الريفية. ولسوف تكون إضافة ثمينة لمعرفتنا، أن يجرى مسح شامل للمنظمات جنبا إلى جنب، مع التعرف على تاريخ أكثرها أهمية ودلالة. وترجع بعض المنظمات فى غرب أفريقيا أصولها إلى بداية تكوين الشعور ضد الاستعمار فى بداية القرن. ودراسة للتغيرات التى جرت على هذه المنظمات، هى من قبيل الدراسات المثيرة فى علم الاجتماع السياسى.

وقد حققت بعض المنظمات نجاحا نسبيا، بينما فشل البعض الآخر. ولدى دراسة متعمقة عن أسباب النجاح والفشل، وبتتبع النجاح والفشل، لسوف تتبدى إشكاليات وقضايا معقدة.

الهوامش

١- لن تغطى هذه الورقة المنظمات الرعوية مثل مؤسسات الرعاة، والمؤسسات الخاصة بمستخدمى المياة...الخ، بينما تتضمن هذه الورقة العمال الريفيين وأصحاب الحرف الريفية.

٢- نحن لا نهتم هنا بالأدبيات المتعلقة بدراسة علم الانسان، ولكننا في الغالب نتعامل مع المؤسسات الطوعية. (انظر كمرجع : Kerri, ١٩٧٦.

٣- هناك أدبيات إضافية فى Journal of Rural Cooperation, ١٩٨٨ ١-٢، XVI, (موضوع خاص عن التعاونيات والأمن الغذائى)، انظر Domer ١٩٧٧.

٤- انظر M. Mmdani, TT.Mkandawire, Wamba dia Wamba

" Social Movements, Social Transformation and the Struggle for Democracy in Africa, CODESRIA, Working Paper,1/88,1988

* صورة من الاعتقادات السائدة فى بعض الحضارات القديمة والوسيطة . (المترجم)





I. Illunkamba: *L'Etat Post-colonial au Zaïre: Sa Nature et son Rôle dans le Développement* - COD/PSD/4-1981 (Out of stock).

S. Kajo: *Social Science and Society* - COD/SSD/6-1981 (Out of stock).

E. Barigume: *L'Impact des Mesures prises par les Nations-Unies en faveur des Pays les Moins Développés et Enclavés sur leur Développement: le Cas du Burundi* - COD/LLDCs/1-1982 (Out of stock).

L. M. Gakou: *Quelques Réflexions Relatives aux Problèmes de Développement du Mali: Pays Enclavé* - COD/LLDCs/2-1982 (Out of stock).

T. Kafando: *Coopération Economique Régionale en Afrique de l'Ouest et Problématique du Développement des Pays Enclavés: Le Cas de la Haute Volta, du Mali et du Niger* - COD/LLDCs/3-1982.

R. Murapa: *Geography, Race, Class and Power in Rhodesia* - COD/LLDCs/4-1982 (Out of stock).

N. Shamuyarira: *Self-Reliance and Internal Mobilization of Landlocked Economies* - COD/LLDCs/5-1982.

B. Wanji: *Bostwana Landlockedness: The Structure of Underdevelopment and Options for Disengagement* - COD/LLDCs/7-1982.

M. Mamdani, T. Mkandawire & W. Dia Wamba: *Social Movements, Social Transformation and the Struggle for Democracy in Africa* 1/1988.

Okwudiba Nnoli *Ethnic Conflicts in Africa* - Working Paper 1/89.

T. Mkandawire *Structural Adjustment and Agrarian Crisis in Africa;A Research Agenda* - Working Paper 2/89.

Eboe Hutchful *Military and Militarism in Africa A Research Agenda* - Working Paper 3/89.

Mamadou Diouf & Momar Coumba Diop: *Successions légales: Mécanismes de Transfert du Pouvoir en Afrique* - Document du Travail 1/1990.

Dessalegn Rahmato *Peasant Organizations in Africa: Constraints and Potentials* 1/1991.

Working Papers

Claude Ake: *Social Science Issues in Nigeria* - COD/SSD/2-1981.

F. Baffoe: *Social Science Policies in Africa: The Case of Botswana,* Lesotho and Swaziland - COD/SSD/3-1981 (Out of stock).

A. Bujra & T. Mkandawire: *The Evolution of Social Sciences in Africa: Problems and Prospects* - COD/SSD/4-1981 (Out of stock).

C. Atta-Mills: *The Role of the Social Scientist in Development: The Rise, Fall and Rebirth of Social Sciences in Africa* COD/SSD/5-1981 (Out of stock).

Henri Mapolu: *Workers' Participation in the Management of Public Enterprises* - COD/SSP/1-1981 (Out of stock).

S. Bedrani: *Le Rôle du Secteur Public dans la Transition du Socialisme: le Cas Algérien - COD/PSD/2-1981 (Out of stock).*

K. Botchwey: *The Political Economy of Public Enterprises in Ghana* - COD/PSD/2-1981 (Out of stock).

S. H. Elmaihub: *The Role of the Public Sector in a Capital Surplus Economy: the Case of Libya* - COD/PSD/5-1981 (Out of stock).

Akin Fadahunsi: *A Review of Nigeria's Public Sector Industrial Development Policy: 1960-1978* - COD/PSD/6-1981 (Out of stock).

F. Yachir: *Ressources Minières Africaines et Division Internationale du Travail* - COD/MIN/1-1981 (Out of stock).

Akin Fadahunsi: *Transationals and the Nigerian Oil Industry* COD/MIN/3-1981 (Out of stock).

A. M. Ould Cheikh: *Les Multinationales et l'Exploitation du Fer Mauritanien* - DOC/MIN/5-1981 (Out of stock).

T. M. Ocran: *The Proposed United Nations Code of Conduct on Transnational Corporations: An African Point of View* - COD/MIN/7-1981 (Out of stock).

F. Mansour: *Restructuring of the world Bank? An Outsider's View* - COD/IFO/2-1981 (Out of stock).

T. Mkandawire: *The World Bank and Rural Development in Malawi* - COD/BNT/1-1981 (Out of stock).

B. Duhamel: *Transfert de Technologie et Technologie de Rupture* - COD/BNT/1-1981 (Out of stock).

M. Salem: *Le Contrat "Clés en main": Stratégie d'Importation de la Technologie* - COD/BNT/2-1981 (Out of stock).

P. Anyang'Nyong'o: *Technology and Basic Needs* - COD/BNT/7-1981 (Out of stock).

Ranger, T.O. 1985, *Peasant Consciousness and Guerilla War in Zimbabwe*. London: James Currey.

Rural Africana 1978, [Special issue on] Savings and Credit Institutions in Rural West Africa, 2, Fall.

Scott, James 1985, *Weapons of the Weak: Everyday Forms of Peasant Resistance*. New Haven: Yale University Press.

Shanin, T. (ed.) 1987, *Peasants and Peasant Societies*. New Edition. London: Penguin Books.

Sklar, R. 1987, Developmental Democracy, *Comparative Studies in Society and History*, 29,4: 686-714.

Soen, D. and de Comermond, P. 1972, Savings Associations among the Bamileke: Traditional and Modern Cooperation in Southwest Cameroon, American Anthropologist, 74,5: 1170-79.

Thomas, B. 1988, State Formation, Development, and the Politics of Self-Help in Kenya, *Studies in Comparative International Development*, XXIII,3: 3-27.

Turton, Andrew 1987, *Production, Power and Participation in Rural Thailand*. Report 86.11, Geneva:UNRISD.

UNECA 1990, African Charter for Popular Participation in Development and Transformation (Arusha 1990). E/ECA/CM. 16/11. Addis Ababa: UNECA.

Wallerstein, I. 1964, Voluntary Associations, J.S. Coleman and C. Rosberg (eds.), *Political Parties and National Integration in Tropical Africa*, Berkeley, University of California Press.

Williams, G. 1974, Political Consciousness among the Ibadan Poor, E. deKadt and G. Williams (eds.), *Sociology and Development*, London, Tavistock.

Wipper, Audrey 1984, Women's Voluntary Associations, Jean Hay and S. Stichter (eds.), *African Women South of the Sahara*, London, Longman.

World Bank 1978, Employment and Development of Small Enterprises: Sector Policy Paper. Washington: World Bank.

________ 1989, *Sub-Saharan Africa: From Crisis to Sustainable Growth*. Washington: World Bank.

Worsley, P. (ed.) 1971, *Two Blades of Grass: Rural Cooperatives in Agricultural Development*. Manchester: Manchester University Press.

IDS 1989, *Vulnerability: How the Poor Cope*. IDS Bulletin 20,2. Brighton: University of Sussex.

Inayatullah (ed.) 1978, *Rural Organisations and Rural Development: Some Asian Experiences*. Kuala Lumpur: APDAC.

Journal of Rural Cooperation 1988, [Special issue on food security and cooperatives] XVI, 1-2.

Kerr, G.B. 1978, Voluntary Associations in West Africa: "Hidden" Agents of Social Change, *African Studies Review*, XXI, 3: 87-100.

Kerri, J.N. 1976, Studying Voluntary Associations as Adaptive Mechanisms: A Review of Anthropological Perspectives, *Current Anthropology*, 17,1: 23-47.

Korten, D.C. 1980, Community Organizations and Rural Development: A Learning Process Approach, *Public Administration Review*, 40,5: 480-511.

Ladipo, P. 1981, Developing Women's Cooperatives: An Experiment in Rural Nigeria, *Journal of Development Studies*, 17,3: 123-36.

Lele, Uma 1981, Cooperatives and the Poor: A Comparative Perspective, *World Development*, 9, 1.

Levin, M. 1988, Accountability and Legitimacy in Traditional Cooperation in Nigeria. In Attwood and Baviskar (eds.).

Little, K. 1972, Voluntary Associations and Social Mobility among West African Women, *Canadian Journal of African Studies*, 6,2: 278-88.

Mamdani, M., Mkandawire, T. and Wamba Dia Wamba 1988, Social Movements, Social Transformation and the Struggle for Democracy in Africa, *CODESRIA Working Paper 1/88*.

March, K. and Taqqu, R. 1986, *Women's Informal Associations in Developing Countries*. Boulder: Westview.

Miracle, M.P. et al. 1980, Informal Savings Mobilization in Africa, *Economic Development and Cultural Change*, 26,4: 701-24.

Mwaniki, N. 1986, Against Many Odds: The Dilemmas of Women's Self-Help Groups in Mbeere, Kenya, *Africa*, 56,2: 210-28.

Ngau, P. 1987, Tension in Empowerment: the Experience of the Harambee (Self-Help) Movement in Kenya, *Economic Development and Cultural Change*, 35,3: 523:38.

OECD 1988, *Voluntary Aid for Development: The Role of Non-Governmental Organizations*. Paris: OECD Publications.

Ouedraogo, B. 1986, Development without Damage: the NAAM Groups Tackle Drought, *Courier*, 99: 88-90.

Rahmato, D. 1985, *Agrarian Reform in Ethiopia*. Trenton: Red Sea Press.

_________ 1989, Rural Women in Ethiopia: Problems and Prospects. Paper Prepared for the Seminar on Gender Issue, Addis Ababa University, December.

Butt-Thompson, F.W. 1929, *West African Secret Societies*. 1969 edn. New York: Argosy.

Cernea, M. 1987, Farmer Organizations and Institution Building for Sustainable Development, *Regional Development Dialogue*, 8,2: 1-19.

Chambers, R. 1983, *Rural Development: Putting the Last First*. London: Longman.

Chesneaux, J. 1971, *Secret Societies in China*. London: Heinemann.

Chimedza, R. 1986, Saving Together, Spending Together: Zimbabwe's Rural Savings Clubs, *Courier*, 99: 75-7.

Courier (ACP - EC) 1986, Dossier: Rural Structures, 99: 62-92.

Dorner, P. (ed.) 1977, *Cooperative and Commune: Group Farming in the Economic Development of Agriculture*. Madison: University of Wisconsin Press.

Esman, M. and Uphoff, N 1984, *Local Organizations: Intermediaries in Rural Development*. Ithaca: Cornell University Press.

FAO 1979, *Participation of the Poor in Rural Organizations*. Rural Organizations Action Programme. Prepared by Bernard van Heck. Rome: FAO.

___ 1989, Third Government Consultation on Follow-Up to WCARRD in Africa. Ten Years of Follow-Up (1979-1989). Item 2: NGOs, Rural Development and Popular Participation. WCARRD/GC/III/4 Afr. Addis Ababa, Ethiopia.

Feldman, R. 1984, Women's Groups and Women's Subordination: An Analysis of Policies towards Rural Women in Kenya, *Review of African Political Economy*, 27/28.

Fortmann, Louise 1986, The Role of Local Institutions in Communal Area Development in Botswana. LTC Research Paper No. 91. Madison: Land Tenure Center.

Gutkind, P.C. et al. 1984, Third World Peasantries: A Select Bibliography, *Peasant Studies*, 12,1: 31-89.

Guyer, Jane and Peters, P. (eds.) 1987, Conceptualizing the Household: Issues of Theory and Policy in Africa, Special Issue, *Development and Change*, 18,2.

Harrison, P. 1987, *The Greening of Africa*. London: Paladin Books.

Head, Suzette 1986, Mafias in Africa: The Rise of Drinking Companies and Vigilante Groups in Bugisu District, Uganda, *Africa*, 56,4: 446-66.

Holmquist, F. 1980, Peasant Political Space in Independent Africa, *Canadian Journal of African Studies*, 14,1: 156-67.

_________ 1984, Self-Help: The State and Peasant Leverage in Kenya, *Africa*, 54,3: 72-91.

Hunter, G. et al. (eds.) 1976, *Policy and Practice in Rural Development*. London: Croom Helm.

Hyden, G. 1980, *Beyond Ujamaa in Tanzania*. London: Heinemann.

________ 1983, *No Shortcuts to Progress*. London: Heinemann.

Bibliography

1. Core Reading

Attwood, D.W. and Baviskar, B. (eds.) 1988, *Who Shares? Cooperatives and Rural Development.* Delhi: Oxford University Press.

Bratton, M. 1986, Farmer Organizations and Food Production, *World Development,* 14,3: 367-84.

Esman, M and Uphoff, N. 1984, *Local Organizations: Intermediaries in Rural Development.* Ithaca: Cornell University Press.

FAO 1979, Participation of the Poor in Rural Organizations. Rural Organizations Action Project. Prepared by B. van Heck. Rome: FAO.

Holmquist, F. 1984, Self-Help: The State and Peasant Leverage in Kenya, *Africa,* 54,3: 72-91.

March, Kathryn and Taqqu, R.L. 1986, *Women's Informal Associations in Developing Countries.* Boulder: Westview.

Turton, A. 1987, *Production, Power and Participation in Rural Thailand.* Report No. 86.11. Geneva: UNRISD.

2. General Reference

Aloki, A.O. 1989, Rural Development in Sub-Saharan Africa: A Different View of Political and Administrative Decentralisation, *International Review of Administrative Sciences,* 55,3: 401-32.

Attwood, D.W. and Baviskar, B (eds.) 1988, *Who Shares? Cooperatives and Rural Development.* New Delhi: Oxford University Press.

Bager, T. 1980, *Marketing Cooperatives and Peasants in Kenya.* Uppsala: Scandinavian Institute.

Beer, C. and Williams, G. 1975, The Politics of the Ibadan Peasantry, *The African Review,* 5,3: 235-56.

Beinart, W. and Bundy, C. 1987, *Hidden Struggles in Rural South Africa: Politics and Popular Movements in the Transkei and Eastern Cape 1890-1930.* London: James Currey

Ben-Zadok, E. and Kooperman, L. 1988, Voluntary Associations in West Africa: A Political Perspective, *Community Development Journal,* 23,2: 74-85.

Bouman, F. 1978, Indigenous Savings and Credit Societies in the Third World, *Development Digest,* XVI,3.

Bratton, M. 1986, Farmer Organizations and Food Production in Zimbabwe, *World Development,* 14,3: 367-84.

________ 1987, Drought, Food and the Social Organization of Small Farmers in Zimbabwe, M Glantz (ed.), *Drought and Hunger in Africa,* Cambridge, Cambridge University Press.

________ 1990, Non-Governmental Organizations in Africa: Can they Influence Public Policy?, *Development and Change,* 21,1: 87-118.

Brown, C. 1985, The Local Institutions Research Project: Summary of Resource Management Issues. LTC Research Paper No. 85. Madison: Land Tenure Center, University of Wisconsin.

كراسات كوديسريا بالعربية

صدر منها بمركز البحوث العربية

* التكيف الهيكلى والأزمة الزراعية فى أفريقيا

ثانديكا مكانداويرى ....ترجمة د. حسن أبو بكر

* الحركات الاجتماعية والعملية الديمقراطية فى أفريقيا

م. ممدانى ، ث. مكانداويرى، وامبا ديا وامبا

ترجمة : أشرف حسين.

تحت الطبع

* الأسر الأفريقية وآفاق إحياء الزراعة فى أفريقيا جنوبى الصحراء الكبرى

ارشى مافيجى ..... ترجمة د. حسن أبو بكر

* تداول السلطة السياسية وآلياتها فى أفريقيا

مومار ديوب، مامادو ديوف

* العسكريون والعسكرية فى أفريقيا

إيبو هوتشفول ..... ترجمة : عمر الشافعى

* الصراع العرقى فى أفريقيا

أو . نولى .... ترجمة عادل شعبان

مطبوعات مركز البحوث العربية

١٤- دليل قرارات المجلس الاقتصادى والاجتماعى ١٩٩٠
(١٩٥٣/١٩٨٩) إعداد: إبراهيم برعى

١٥- ثقافة المقاومة ومواجهة الصهيونية ١٩٩٠
أعمال ندوة لجنة الدفاع عن الثقافة القومية

١٦- الانتخابات البرلمانية فى مصر تحرير د. أحمد عبد الله ١٩٩٠

١٧- خربشات رجل شارع من بلاد النفط محمد عبيد غباش ١٩٩٠

١٨ - السكان والتنمية فى مصر د.نادية رمسيس فرح ١٩٩١

١٩- أزمة الأسلام السياسى ١٩٩١
الجبهة الاسلامية القومية فى السودان نموذجاً د. حيدر إبراهيم

٢٠- الموقف من القص فى تراثنا النقدى. د. ألفت كمال الروبى ١٩٩١

٢١- اليسار المصرى والتغيرات فى أوربا الشرقية (أوراق ١٩٩١
الندوة التى عقدت بالمركز فى يناير ١٩٩١)

٢٢- محمد على دوس ، حياة موارة فى العمل السياسى العربى ١٩٩١
الأفريقى (سيرة ذاتية ، ترجمة د. أحمد محمد البدوى)

نشرات

- نشرة مركز البحوث العربية
- نشرة المجلس الأفريقى لتنمية البحوث الاقتصادية والاجتماعية
- نشرة الجمعية الافريقية للعلوم السياسية

رقم الايداع
١٩٩٢/٢٠٣٩



CODESRIA PAPERS

Peasant Organizations in Africa
Constraints and Potentials

Dessalegn Rahmato

